الخطاب السياسي عند السلطة الأميرية في الكويت
بين منطوقين ساميَيْن (الحلِّ والانعقاد)
دراسة لسانية تداولية

د. نجاح ثويني الذايدي

كلية الآداب – جامعة الكويت

الباحثة / دلال أحمد عبدالرحمن الصفى

حاصلة على الماجستير- كلية الآداب – جامعة الكويت

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة خصائص اللغة المستخدمة في أداء المقاصد العليا ووظيفتها وجوانبها التداولية في اثنين من خطابات سمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الصباح، رحمه الله تعالى، وهما: خطاب الإعلان عن العهد الجديد وحلِّ مجلس الأمة، ووثيقة العهد الجديد أمام البرلمان في أكتوبر ٢٠٢٢م، وذلك من خلال تحليل مستويات اللغة السياسية المستخدمة في الخطابين (المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والمعجمي)، وبيان مدى توافر الخصائص الأربعة للُغة الخطاب السياسي المؤثِّر في المتلقِّين، ومدى توافر الوظائف التداولية الخمسة في هذين الخطابين، وقد اعتمد البحث على التحليل التداولي للخطاب السياسي، وقد خرج ببعض النتائج، منها: نجاح اللغة السياسية لسمو الأمير في التأثير على الجمهور الكويتي لما حمله الخطابان من صفات وسمات ذاتية واضحة، وتجسيد الخطاب السياسي الأميري للموروث التاريخي للعلاقة الوثيقة الممتدة على مدى عدة قرون من الزمان بين الحاكم والمحكوم في دولة الكويت، كما خرج البحث بتوصيتين تتعلقان بدراسة الآليات التداولية الخاصة بلغة الخطاب السياسي للسلطة الأميرية على نطاق أوسع، والبحث في وسائل حِجَاج اللغة السياسية لأمراء دولة الكويت عبر تاريخها.

الكلمات المفتاحية:

الخطاب السياسي، الأمير نواف الأحمد الصباح، دولة الكويت، التداولية، التحليل اللغوي.

The political discourse of the princely authority in Kuwait Between two speeches (Dissolution and Convenes) A pragmatic linguistic study

Abstract:

The research aims to describe the characteristics of the language used in performing higher goals, its function and its pragmatic aspects in two of the most important speeches of His Highness the late Emir Sheikh Nawaf Al-Ahmad Al-Ahmad. Sabah, may God have mercy on him. They are: the speech announcing the new era and the dissolution of the National Assembly, and the document of the new era in parliament in October 2022, by analyzing the levels of political language used in the two speeches (phonological, morphological, syntactic, and lexical level), and showing the extent to which the four characteristics of the language of influential political discourse are available. In the recipients, and the extent to which the five deliberative functions are available in these two speeches. The research relied on the descriptive approach, which uses the deliberative analysis of political discourse as its tool, and it produced some results, including: the success of the political language of His Highness the late Emir in influencing the Kuwaiti public due to the clear personal qualities and attributes that the two speeches carried, and the embodiment of the princely political discourse of the historical legacy of the close.

Keywords:

Political discourse - Prince Nawaf Al-Ahmad Al-Sabah - State of Kuwait - Pragmatics - Linguistic analysis

مقدّمة:

الخطاب هو جوهر السياسة، وقد يكون رسميًّا أو غير رسميٍّ، لفظيًّا أو غير لفظيٍّ، عامًّا أو خاصًّا، لكنه عادةً ما يتسِم بقدرات إقناعية كبيرة تجبرُ على الاستجابة إليه تفسيرًا وتقييمًا وأداءً.

هذه العلاقة الوثيقة بين الخطاب والسياسة جسَّدها أرسطو قبل ألفي عام في كتابيه (السياسة) و(الخطابة)؛ ففي الأوَّل ذكر أنَّ البشر كائنات سياسية تتفوَّق على مثيلاتها بنعمة اللغة، بينما أشار في الكتاب الثاني إلى أنَّ وسائل الإقناع يمثلها فنُّ الخطابة، ومن هذا المنظور لا يمكن الحديث عن الخطاب بمنأى عن السياسة، كما لا يمكن الحديث عن السياسة بعيدًا عن الخطاب؛ فكلاهما يمضي جنبًا إلى جنب، ويجسدان جزءًا لا ينفصل عن الطبيعة البشرية.

وهذه العلاقة الوثيقة بين الخطاب والسياسة فهمها أيضًا الإمام عليُّ بن أبي طالب حينما أجاب عن القائل: «الحكم لله، يا عليُّ» بعبارة: «كلمة حقٍّ أريد بها باطل»، ومعنى ذلك أنَّ أصل الكلمة صِدقٌ؛ فقد قال تعالى: {إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ للهِ} [سورة يوسف: ١٤٠]، لكنَّهم أرادوا بها الإنكارَ على عليٍّ - رضي الله عنه - في تحكيمه (ابن أبي الحديد، د.ت، ١٩/١٧. النووي، د.ت، ٧/ ١٧٣-١٧٤)؛ فعرف أنَّ للكلام في بعض الأحيان ظاهرًا وباطنًا، وأنَّ في ظاهر هذا القول الحقَّ، ولكن في باطنه شق عصا الطاعة وتفريق للجماعة، لهذا فقد أصبحت هذه العبارة مثلاً يُضرَب في (الأمر المبيت بليل) و(الجدول الخفي) و(الأجندات) وما شابه، الأمر الذي يؤكِّد قدرة الإنسان على تطويع خطابه لأهداف تداولية سياسية.

والحقيقة أنَّ السياسة أصبحَت تتغلغل في تفاصيل الحياة المعاصرة ومتطلباتها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وعلميًّا وتعليميًّا؛ فالاقتصاد يتأثر بالقرار السياسي، والإعلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإيديولوجيا السلطة السياسية القائمة، حتى إنَّ الحركة العلمية والتطوُّر التعليمي يرتبطان بهذا النظام الاجتماعي والسياسي القائم، ولا يُتصوَّر أن يكون هناك خطاب سياسيٌّ دون لغةٍ تجسِّد فكرته، وتُبرِز سياقه، وتصنع مَشهَدَه،

وتلك اللغة ينبغي الاهتمام بها ما دامَت السياسة هي منبع الآمال والآلام، ولا مفرَّ من الاهتمام بخطابها.

ويمكن تحليل الخطاب السياسيّ من زوايا متعدِّدة وفقًا لاهتمام الباحثين ورُؤاهُم، حيث ركز بعض الباحثين على العوامل السياسية والبِنَويَّة التي تقيِّد التناول الإخباريَّ، ومنها نظام الترشيح ومدى تأثيره على تناول وسائل الإعلام للانتخابات السياسية، ومنهم من اهتم بأثر الحملات السياسية على تلقِّي الأفراد والجماعات، في حين اختار بعضهم تناول الصحافة لأخبار الحكومة، ومدى التعاطف والتقبُّل اللذَيْن يحظى بهما الحُكَّام والسياسيون، بينما فضَّل فريق دراسة الأساليب البلاغية والبيانية للخطابات السياسية.

يتناول هذا البحث لغة الخطاب السياسيّ في دولة الكويت لدى سمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله، وتحديدًا في خطابَيْن مهمَّيْن من خطاباته ألقاهما نيابةً عنه سمو ولي العهد (في ذلك الوقت) الشيخُ مشعل الأحمد الصباح، حفظه الله ورعاه؛ عرف الأول بـ(خطاب العهد الجديد) بمناسبة حلِّ مجلس الأمَّة في الثاني والعشرين من يونيو لعام ٢٠٢٢م، وأطلق على الثاني (وثيقة العهد الجديد) في كلمة النطق السامي لافتتاح دور الانعقاد العاديّ الأول من الفصل التشريعي السابع عشرَ لمجلس الأمَّة في الثامن عشرَ من أكتوبر لعام ٢٠٢٢م.

وتجدر الإشارة إلى بيان الأهمية السياسية لخطابي سمو الأمير في التوقيت والمضمون؛ فمن جهة جاء الخطاب الأول إثر اعتصام مجموعة من النواب في مجلس الأمة اعتراضا على سياسة الحكومة وسعيها في تعطيل مبدأ الرقابة والمحاسبة، خاصة لرئيس مجلس الوزراء، وحمايته باتفاق الحكومة مع أقلية برلمانية من الاستجواب، الأمر الذي اعتبره نواب المعارضة مصادرة صريحة لحقهم الدستوري في محاسبة الحكومة ورئيسها. وقد تفاعل الشعب الكويتي مع الموقع النيابي عبر سلسلة من الندوات الجماهيرية في إطار من الحكمة والهدوء خلافا لتجربة الاحتجاجات الشعبية التي انتهت بمصادمات مع قوات الأمن، تبعها اعتقالات وإجراءات قانونية، في وقت شهدت الحالة السياسية الانفراد في القرار وتفشي ظواهر

الفســـاد الإداري والمالي في مختلف قطاعات الدولة وتدهور مؤشـــرات التنمية التي تربعت دولة الكويت في مراكزها المتقدمة عربيا وعالميا بعقود طويلة من الزمن.

ومن حيث الموضوع، استعاد الشعب ارتياحه الكبير من انتصار القيادة السياسية للدســتور والإدارة الشــعبية، منذ عهد مؤســس الدولة الحديثة الشــيخ عبدالله الســالم الصـــباح الذي يعده الكويتيون الأب الروحي والمدافع الأول عن الدســـتور؛ حيث شـهدت الحالة السياسـية عدة محاولات لوقف العمل بالدستور وتعليق مواده الخاصـة بالمشــاركة الشــعبية، ومســاعي الســلطة في تنقيحه حتى قبيل الغزو العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م، فكان خطاب ســـمو الأمير –على الرغم من بعض الانتقادات التي حملت جانبا من القسوة– انتصـارًا للأمة ونزولا عند رغبة الشـعب، إيذانًا لمرحلة جديدة لم تشهد الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة فحسب، بل شملت قرارات أميرية بالعفو عن القضـايا السياسـية ذات العلاقة بالحقبة الزمنية السـابقة، وعودة المهجرين السياسيين، واستعادة الجنسية الكويتية بعد إسقاطها لأسباب سياسية. لذا جاء وقع الخطاب الأول حافلا بالتفاؤل والترقب وصـدق الإجراءات التي أعلنها سـمو الأمير، أعقبه خطاب النطق الســياســي في افتتاح المجلس الجديد في أكتوبر ٢٠٢٢م إيذانًا بحقبة سياسية جديدة.

ونظرا لطبيعة البحث، وتركيزه على الجانب اللغوي والتحليل الإحصـائي لمفردات ما ورد في الخطابين الساميين ودلالات ذلك العلمية والمنهجية، فقد تم اختيار الدراسة التداولية لهذين الخطابين،وهي ترجمة للمصطلح الأجنبي(pragmatics)،ولكن يعبر عنها بمقابلات اصـــطلاحية أخرى مثل: البراجماتية، والذرائعية، والنفعية، والتخاطبية والوظيفية والاستعمالية والتبادلية وغير ذلك، ولكن الذائع والمشهور في الوسط اللغوي أو في علم اللسانيات هو(التداولية)، وجاء هذا الاختيار لمجموعة من الأسباب، هي:

أولاً: تعتمد التداولية على توضـــيح جوانب التركيب اللغوي بالإحالة إلى أســباب غير لغوية (أبوحســـين، ٢٠١٠م)، مثلما يؤكِّد الدكتور محمود نحلة (٢٠٠٢) أنَّ صناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق مادي واجتماعي

ولغوي، كما يرى د. صلاح فضل (١٩٩٢) أيضًا أنَّ معتقدات المتكلم ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الخطاب والمعرفية المشتركة بين المخاطبين والوقائع الخارجية، كالظروف المكانية والزمانية والعلاقات الاجتماعية، تعد من أهم ما تركز عليه التداولية.

ثانيًا: تهتم التداولية بالعلاقات المختلفة بين المتكلِّم والمخاطَب، وهي العلاقة التي يعتمد عليها الطرفان لإنجاز المراد؛ فالمتكلِّم قد يكون مماثلاً أو مخالفًا للمخاطب في المستوى والدرجة والثقافة أو غير ذلك، فيختلف تفسير الكلام في كل حالة عن الأخرى، وهو ما يلائم البحث في الخطاب السياسي محل الدراسة.

ثالثًا: لا تكتفي التداولية بوصف الظاهرة بل تقوم بتفسيرها؛ إذ تنظر إلى اللغة بوصفها جهازًا نفعيًّا، يحقق الوظيفة التواصلية استنادًا إلى عناصر متشابكة من بنية النص ومن خارجه(مدلل، ٢٠١٥،ص٩٢)، بهذا قد تكون التداولية من أهم المناهج وأكثرها دقَّةً في تحليل الخطاب عمومًا، والسياسي منه خصوصًا؛ لأنَّ التواصل بين المتكلِّم والمخاطَب هو الغايةمن الكلام،ومعناه أنَّ المتكلِّم قام بإيصال المراد،مما جعل المخاطَبَ يدرك ذلك المراد،فيتفاعل مع المتكلِّم بالاتفاق والاستجابةأو القيام بالمطلوب

رابعًا: على الرغم من وجود التشابه بين التداولية وعلم الدلالة في الوصول إلى المعنى المراد فإنَّه –كما يبين د.العياشي أدراوي(٢٠١١، ص٧٥)– لا يمكن الاعتماد على علم الدلالة وحده لحل المشكلات المطروحة، ولا بد من الأخذ بالمقوِّمات التي تحيط بالاستعمال اللغوي، فهي التي تقوم بدور أساس في كل عملية تواصل، أما التداولية فتدعو إلى دراسة جوانب السياق أو كل جوانب المعنى التي تهملها النظريات الدلالية(أبو حسين، ٢٠١٠، ص٥)، فالمخاطب مثلاً في الاتجاه التداولي يعتمد على افتراضات مسبقة لإدراك المراد، هذه الافتراضات هي ثقافة العصر باتجاهاته كافة، فضلاً عن ثقافة المتكلم ونزعاته التي تساعد المخاطب لفهم المراد.

خامسًا: أنَّ اللغة –في نظر التداولية– تعتمد على التركيب والدلالة والوظيفة بوصفها أركانًا ضرورية متكاملة؛ فظهور التداولية كان بمثابة ردِّ فعل للبنيوية التي صبَّت عظيمَ اهتمامَها على الشكل، وللتوليدية التي اهتمَّت بالجانب العقلي؛ لأنَّ كلاًّ

منهما لم يهتمَّ بالوظيفة السياقية الاهتمام الكافي؛ لذلك يمكن القول إنَّ الدراسة المنهجية التداولية متكاملة إلى حدٍّ كبير؛ إذ يترابط فيها التركيب النحوي بالدلالة والوظيفة السياقية والمقامية(حمداوي، د.ت، ص٥٧).

مشكلة البحث:

نبعت فكرة هذا الموضوع البحثي من كون الباحثة مواطنة كويتية تتفاعل مع أحداث وطنها العزيز، وقد تابعت بشغف وعن كثب كافةَ الأحداث التي وردَت على الساحة البرلمانية الأخيرة، والتي كان من أبرزها خطابا سمو الأمير الراحل؛ حيث وجدتُ كأيِّ مواطن كويتيٍّ خطابًا سياسيًّا يكاد يكون مختلفًا.

لكلِّ ما سبق، تتحدَّد مشكلة هذا البحث في السؤال الرئيس: **كيف ظهَرَت تداولية الخطاب السياسي عند السلطةالأميرية في الكويت؟**ويتفرَّع عنه الأسئلةالبحثية التالية:

١- ما مستويات التحليل اللغوي للخطاب السياسي في خطاب العهد الجديد ووثيقة العهد الجديد؟

٢- ما خصائص لغة الخطاب السياسيِّ المتوافرة في هذين الخطابين محل الدراسة؟

٣- ما وظيفة لغة الخطاب السياسيِّ المستخدَمة في هذين الخطابين؟

أهمية البحث:

تكمُن أهمية هذا البحث في الأثر البالغ للخطاب السياسي، وما يمكن أن يقوم به من نفوذ وسيطرة وفاعلية وتأثير في حياةالمجتمع بأكمله،وخاصة في النموذج الكويتي الصغير بطبيعته الجغرافيةوالمكانية،إضافة إلى الوقوف على دور اللغةوأهميةتوظيفها تداوليًّا في الخطابات الحيَّة بين أفراد المجتمعات؛ حيث يعد الخطاب السياسي من الخطابات الجماهيرية المهمَّة، وبخاصة في ظل حاجة المكتبة العربية الماسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية للغة الخطاب السياسي، سواءً كان منطوقًا أو مكتوبًا.

كما تكمن أهمية الدراسة –على الصعيد الكويتي–في بيان دور الخطاب السياسي للسلطة الأميرية وتأثيره الجماهيري في فترة انتقال الحكم وما شهده الواقع السياسي من عدم استقرار وارتفاع مؤشرات الفساد المالي والإداري وتراجع مستوى الخدمات

العامة في ظل تنامي الشـريحة العمرية لفئة الشـباب، وحالة الترقب لاتخاذ خطوات جادة نحو الأفضـل للبلاد والعباد. لذلك يهدف البحث إلى دراسـة خصـائص اللغة المسـتخدمة في أداء ما قصـدَت إليه السـلطة الأميرية ووظيفتها وجوانبها التداولية؛ فالدراسـة التداولية تفترض أنَّ اللغة تصـف المقصـود، والمقصـود أوسَـع من اللغة؛ وبالتالي فإنَّ البحث التداولي ينطلق من اللغة إلى ما وراء هذه اللغة.

مصطلحات البحث:

١)السيرة الذاتية سمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد الصباح، رحمه الله تعالى:

وُلِدَ الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – رحمه الله- في الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٣٧م في وسط مدينة الكويت، ونشأ في قصر دسمان (بيت الحكم في الكويت إبان إمارة والده الشـيخ أحمد الجابر الصـباح بين عامي١٩٢١م- ١٩٥٠م)، وهو الابن السـادس من الأبناء الذكور لأمير الكويت العاشـر الشـيخ أحمد الجابر الصـباح -رحمه الله -من زوجته اليمامة. وقد **تلقَّى تعليمه** في مدارس الكويت المختلفة، ثم واصل تعليمه في مراكز مختلفة بالكويت.

تميَّز الشـيخ نواف الأحمد بالحرص على تعزيز الفضـائل والقيم ويؤمن بأهمية وحدة أبناء الكويت وتكاتفهم جميعاً باعتبار أن قوة الكويت في وحدة أبنائها، وأن تقدمها وتطورها مرهون بتآزرهم وتلاحمهم ووحدتهم وتفانيهم وإخلاصهم في أعمالهم.

وكان قد **بدأ عمله** السـياسـي منذ اسـتقلال الكويت مطلع السـتينات، حيث عيَّنه الراحل الشـيخ عبدالله السـالم في الحادي والعشـرين من فبراير عام١٩٦١م محافظًا لحوّلي لمدَّة ستة عشر عامًا، وظلَّ في هذا المنصب حتى التاسع عشر من مارس عام ١٩٧٨م، حيث عُيِّن وزيرًا للداخلية لمدَّة عشر سنوات، ويُعَد الشيخ نواف الأحمد المؤسِّس الحقيقي لوزارة الداخلية في الكويت بشكلها الحديث، وإداراتها المختلفة، وقد تولى مسـؤولية الوزارة على مدى فترتين؛ الأولى من مارس عام ١٩٧٨م إلى يناير عام ١٩٨٨م، والثانية من عام ٢٠٠٣م إلى فبراير عام ٢٠٠٦م، وخلال تولّيه وزارة الداخلية قام بتحديث هذه المؤسـسـة الأمنية، لتواجه التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد.كما تولى الشيخ نواف الأحمد **وزارة الدفاع** من عام ١٩٨٨م حتى عام١٩٩١م،

وخلال فترة توليه هذا المنصب شهدت البلاد كارثةالغزو العراقي للكويت(٢ أغسطس عام١٩٩٠م–٢٨ فبراير عام١٩٩١م). ومع تشكيل أول حكومة بعد تحرير الكويت، تولى الشيخ نواف **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل** في أبريل عام ١٩٩١م، ثم أصبح نائبًا لرئيس الحرس الوطني في ١٩٩٤م، وعاد لتولي حقيبة وزارة الداخلية مجددًا في عام ٢٠٠٣م إلى أن أصبح وليًّا للعهد في عام ٢٠٠٦م.

سُمِّي الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح **وليًّا للعهد** في السابع من فبراير عام ٢٠٠٦م، إبان إمارة الشيخ صباح الأحمد، وفي العشرين من فبراير من العام نفسه بايعه مجلس الأمة بالإجماع لتولي هذا المنصب. وعلى مدى أربعة عشر عامًا خلال توليه منصب ولي العهد، كان الأمير الشيخ نواف الأحمد –رحمه الله– ملاصقًا لأخيه الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله. وبعد وفاة الشيخ صباح الأحمد –رحمه الله– بتاريخ التاسع والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٢٠م، نودِيَ بالشيخ نواف الأحمد **أميرًا للكويت** بصفته وليًّا للعهد، قام الشيخ نواف بتأدية اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة عُقِدت في الثلاثين من سبتمبر عام ٢٠٢٠م؛ ليصبح بذلك الأمير الرابع الذي يؤدِّي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في تاريخ الكويت.

وخلال المدة القصيرة التي قضاها أميرًا للبلاد، شغلت القضايا المحلية الاهتمام الأكبر لدى أمير الكويت الراحل، وخاصة خلال السنة الأولى من عهده؛ نظرًا لما عُرِف عنه من اهتمام بالتفاصيل التي تتعلق بشؤون المواطنين، فضلاً عن الظروف الطارئة التي شهدها العالم الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد–١٩)، والتي استدعت توجيه الجهات المعنية إلى بذل جهودها الحثيثة للحدِّ من تداعياتها على البلاد. (الديوان الأميري، https://www.da.gov.kw) (الخويلدي،٢٠٢٣)

٢) التداولية:

تعَد التداولية Pragmatics أحدَ قسمَي النظريات اللسانية المعاصرة، وهما اللسانيات الصورية والوظيفية التداولية؛ **فالاتجاه الأوَّل** يضم النظريات اللسانية التي

تعتبر اللغات أنساقًا مجرَّدة، وترى أنَّ موضوع اللسانيات الوحيد هو اللغة في ذاتها ولذاتها، فيعرَّف علم اللغة البنيوي بأنَّه أيُّ دراسة لغوية لأيَّة لغةٍ على أنَّها نظام مستقل من الخصائص الصوتية والتركيبية تدرس من أجل ذاتها(عبدالعزيز، ٢٠١١م، ص٢١٤)، أما **الاتجاه الثاني** فهو الاتجاه التداوليُّ، وهو التيار الذي يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، حيث يعتمد على مبدأ أنَّ اللغات الطبيعية بنيات تحدِّد خصائصُها ظروفَ استعمالها(المتوكل، ١٩٨٥، ص٧). ويُعبَّر عن التداولية بمقابلات اصطلاحية أخرى مثل: البراجماتية، والذرائعية، والنفعية، والتخاطبية، والوظيفية، والاستعمالية، والتبادلية، وغير ذلك(حمداوي، د.ت، ص٦).

وعبَّر د تمام حسان عن التداولية-وبخاصة في السياق الخارجي- بـ(الماجريات)، حيث إنَّ «كل ما يقال يدلُّ على ما سيقال، وهذا نوع من أنواع الماجريات، فهناك قوة إيجابية فيما تقوله في موقف معين، وقوة سلبية في استخراج الحوادث والظروف إلى الموقف الذي تستخدم فيه الكلمات، وسنجد في المحادثة مفتاح الفهم الحقيقي لطبيعة اللغة وكيف تؤدِّي وظيفتها»(حسان١٩٩٠، ص٢٦٨)، وهو بذلك تعبير عن وظيفة اللغة والسياق أو الموقف وما فيه من دلائل على المراد.

أما حدُّ التداولية فهو الدراسة التي تُعنَى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية (بلانشيه، ٢٠٠٧م، ص١٥) أو أنها دراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية(أبوحسين٢٠١٠، ص٥). كما يعرِّفها الدكتور مسعود صحراوي (٢٠٠٥، ص٢٧) بأسلوب أوضح بأنَّها دراسة استعمال اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، أيْ باعتبارها كلامًا محدَّدًا، صادرًا من متكلِّمٍ محدَّد، موجَّهًا إلى مخاطَب محدَّد، بلفظ محدَّد في مقام تواصليٍّ محدَّد، لتحقيق غرض تواصليٍّ محدَّد.

لذلك شغلت اللسانيات التداولية -بوصفها إحدى القضايا المهمَّة - الباحثين في علم اللغة، ويهدف هذا العلم إلى حلِّ الكثير من القضايا المتعلقة بتحليل النص، كما تمكَّنَت التداولية - خاصة في العقود الأخيرة- من تبوُّء مكانة مرموقة في عالم الدراسات اللغوية؛ فقد انفتحت أمامها آفاق واسعة من البحث العلمي اللغوي في مجال تحليل النص ككلٍّ،

حيث يجري تطوير وسائل التحليل اللغوي، ورفع كفاءتها، لتكون قادرة على معالجة العلاقات التركيبية فيما وراء الجملة(الذايدي ٢٠٢٠،اللمحات التداولية،ص٧٥٥، ٧٥٦).

ويحقِّق هذا المنهج فائدة بالغة في تحليل النصوص وفهمها؛ ذلك أنَّه يتجاوز العناية بمكونات النصِّ الشكلية إلى العناية بمحاور إنتاج النَّص أو الخطاب، فأَوْلَى عناصر الموقف الخطابيِّ وكلَّ ما يؤثر فيه من سياق الحال أو المقام، وحالِ المتكلّم والمخاطب، وثقافةِ كلٍّ منهما، وعلاقةِ كلٍّ منهما بالآخر وبالخطاب، عنايةً كبيرة؛ فلا يتحقق التواصل بين المتكلِّم والمخاطب، أو بين القارئ والكاتب بِنُطْقِ جُمَلٍ وعباراتٍ أو قراءتها مَعزولةً عن سياقها، بل إنَّ «ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطَه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه (مقتضى الحال)»(السكاكي، ٢٠٠٠، ص٦٨). بذلك أدَّت عناية اللغويين –قدماء ومحدَثين– إلى ظهور مصطلحات ومفاهيم جديدة يتعلَّق أغلبها بالمتكلِّم والمخاطب كالقصد والمقبوليَّة والإفادة والتبليغ (الحسن، ٢٠١٤، ص٢٤٦).

هذا المنهج التداوليُّ –وإنْ كان حديثًا– لا نعدم وجودَ بعض الإشارات إليه في كتب التراث العربيِّ؛ فقد «وُظِّف المنهجُ التداوليُّ بوَعْي في تحليل الظواهر والعلامات المتنوِّعة (الأيقونات والرموز التصويرية والمعمارية والتشكيلية واللغوية.)»(سويرتي، ٢٠٠٠، ص٣٠)؛ فهو مبثوث في الدرس النحويِّ والبلاغيِّ والأصوليِّ، كما أنه موجود في تفسير القرآن الكريم. ويُعَد الخطاب السياسي ميدانًا خصبًا للدرس التداولي باعتباره خطابًا يبحَث خبايا الاستعمال اللغوي وأسراره، والإمكانات التي تتيحها اللغة لمستعمليها؛ وقد اهتمَّت اللسانيات التداولية بالخطاب السياسي اهتمامًا عظيمًا، فقامت بالتركيز على القصدية من وراء إنشائه، كما ركَّز هذا النوع من اللسانيات الوظيفية على تحديد الأهداف الرئيسة التي من أجلها أنشِئ الخطاب، مع تحديد الرموز اللغوية المناسبة للسياقات المتنوعة بحسب هذه المقاصد.

ولا شكَّ أنَّ الخطاب السياسي يسعى صاحبه بكل الوسائل والأدوات لجعله خطابًا مؤثرًا وإقناعيًّا؛ حيث يحشـــد فيه كل الإمكانات اللغوية والمنطقية التي تجعل من

خطابـــه مؤثرًا إلى حدٍّ يجعل المتلقِّي يقتنع بالآراء التي جاءت في الخطاب، ومن ثمَّ يحقق هدفه الذي من أجله أُنتِج(عبدالعزيز، ٢٠١٨، ص٤٠٤٢).

٣) الخطاب السياسي:

يقتصـــر **الخطاب** -في اللغة- على الكلام المنطوق، والخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مُخاطَبةً وخِطابًا.(ابن منظور، ١٤١٤هـ، مادة: خ.ط.ب).

وقد تعدَّدَت وتنوَّعَت تعريفات الخطاب بحســب الدراســات اللغوية والشــكلية والتواصـلية وغيرها؛ فيعرِّفه ميشـيل فوكو (Michel Foucault) بأنه "شـبكة معقَّدَة من العلاقات الاجتماعية والسـياسـية والثقافية التي تبرز فيها الكيفية التي ينتج فيها الكلام كخطاب ينطوي على الهيمنة والمخاطر في الوقت نفســه"(الرويلي والبازعي، ٢٠٠٢، ص١٥٥). وهو عند الدكتور سعيد علوش "مجموع خصوصي لتعابير تتحدَّد بوظائفها الاجتماعية ومشروعها الأيديولوجي" (علوش، ١٩٨٥، ص٨٣). كما عرفته ميجان الرويلي وسـعد البازعي (١٤١٤هـــ، ص١٥٥) بأنَّه "كلُّ كلام تجاوز حدود الجملة الواحدة، ســواء كان مكتوبًا أو ملفوظًا". أما الدكتور عبدالهادي الشــهري (٢٠٠٤) فيعرفه بأحد مفهومين: أولهما أنَّه ذلك الملفوظ الموجَّه إلى الغير بغرض إفهامه قصدًا معينًا، والثاني أنَّه الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة.

يلاحظ على التعريفات الســابقة أنها تعرِّف الخطاب عمومًا على أنَّه كلُّ منطوق موجَّه إلى الغير بغرض التواصل معه وإفهامه مقصودًا مخصوصًا مع تحقيق أهداف فرعية خاصــة، كما يشـير مصـطلح الخطاب إلى أنَّه ملفوظ يمثل نقطة التقاطع بين البنية والوظيفة، ويتخذ من الجملة أساسًا له بما تحتويه من مفردات، كما يشترط في الخطاب وجود ثلاثة عناصر تتمثل في: المرسل، المرسل إليه، والعناصر المشتركة، وهي جملة الظروف الاجتماعية والمعرفة المشتركة بين الطرفين.

وتتنوَّع الخطابات بتنوُّع المجالات المنتجة لها، فيقول الدكتور عبدالهادي الشهري (٢٠٠٤، ص٣٤): "يتردَّد لفظ (خطاب) كثيرًا بالاقتران بوصـف آخر، مثل: الخطاب الثقافي، الخطاب الصــوفي، الخطاب الســياســي، الخطاب التاريخي، الخطاب الاجتماعي؛ ولذلك ورد الخطاب بتعريفات متنوِّعة في هذه الميادين العديدة، بوصــفه

فعلاً يجمع بين القول والعمل، فهذا من سماته الأصلية، وليس في هذا تشتُّتٌ بقدر ما فيه من غِنًى وسعة في التصنيف".

ويُعَد **الخطاب السياسي** شكلاً من أشكال التواصل يستخدم اللغة والأسلوب والإقناع للتأثير على الرأي العام وصنع القرارات السياسية؛ إذ إنه أداة أساسية في الحياة السياسية، حيث يستخدمه السياسيون والأحزاب والمؤسَّسات لتوصيل الأفكار والمبادئ وجذب التأييد الشعبي والجماهيري(قرَّة، ٢٠٢٠، ص٦٤-٦٥).

والخطاب السياسي هو العملية التي يمكن من خلالها لقيادة الأمَّة وأعلامها ومواطنِيها إضفاءُ معنى على الرسائل التي ترتبط بسير أمور البلاد(Perloff, 1998, p.8)، وهي جوهر العملية السياسية التي تشترك مع الخطاب في تضمُّنها للُّغة(Nimmo,1978, p.7)، فلغة الخطاب السياسي تتخطَّى لغة الخطاب العاديّ -بما تتضمَّنُه من تعبيرات رمزية وبروتوكولات اجتماعية ومؤسَّسية ومحتوى ثقافيٍّ متوارَثٍ-إلى وصف الوضع الراهن وتعزيزه وحفظه أو تقويمه (Corcoran,1990,p.7)، وهذا يستدعي أن يتمتَّع السياسيُّ بطريقةِ حديثٍ حجاجية إقناعية تداولية بغرض السيطرة وتعزيز الولاء الشعبيّ.

من أجل ذلك تكمُن **أهمية الخطاب السياسي** في السياق الاجتماعي والسياسي، وذلك لمساهمته الفعالة في تشكيل الرأي العام وتوجيهه؛ حيث يعمل على التأثير في معتقدات الناس وقناعاتهم حول القضايا السياسية والاجتماعية، وكذلك يساعد على بناء الهويات الجماعية وتقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وذلك من خلال خلق شعور بالانتماء، كما أنَّ الخطاب السياسي هو أداة طيّعة لجذب الدعم السياسي والتجنيد للأفكار والمبادرات السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، ويسعى الخطاب السياسي إلى التأثير على صُنَّاع القرار واتخاذ قرارات سياسية معينة، سواء من خلال الضغط على النُّخَب السياسية أو من خلال التأثير على الرأي العام، وكذلك يلعب دورًا عظيمًا في الحفاظ على النظام السياسي

بتبرير السياسات الحكومية والمساهمة في تقديم حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع(باز، ٢٠١٤، ص١٢-١٣).

إن للخطاب السياسي **أهدافًا** ومقاصدَ معلنة مباشرة، وأخرى ضمنية غير مباشرة، منها:

١- **التأثير على الرأي العام؛** حيث يسعى الخطاب السياسي إلى تشكيل قناعات الجمهور حول قضايا معينة، سواء كانت هذه القضايا سياسية أو اجتماعية، ويوجِّه سلوك الأفراد نحو اتخاذ قرارات معينة، مثل: التصويت لمرشح معيَّن، أو دعم سياسة معينة، كذلك يسعى الخطاب السياسي إلى بناء صورة ذهنية إيجابية عن شخص أو حزب أو فكرة يتم الترويج لها.

٢- **تحقيق مصالح سياسية؛** حيث يهدف الخطاب السياسي إلى الحصول على السلطة السياسية، سواء من خلال الانتخابات أو من خلال وسائل أخرى، كما يسعى إلى الحفاظ على السلطة السياسية التي تم الحصول عليها من خلال تبرير السياسات المتخذة وكسب تأييد الجمهور، كذلك يهدف الخطاب السياسي إلى توسيع القاعدة الشعبية الداعمة من خلال جذب أعداد أكبر من المؤيّدين.

٣- **تغيير السياسات العامة؛** حيث يهدف الخطاب السياسي إلى تقديم حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، وإقناع صناع القرار بضرورة تبني هذه الحلول، كما يسعى إلى مقاومة السياسات التي يرى أنها ضارَّة بمصالح الشعب، وإقناع صناع القرار بتغيير هذه السياسات، كذلك يسعى الخطاب السياسي إلى تطوير الأجندة السياسية،من خلال طرح قضايا جديدة وإعطاء الأولوية لقضايا معينة.

٤- **تشكيل الهويات الجماعية؛** حيث يساهم الخطاب السياسي في بناء الهوية الوطنية من خلال التأكيد على القيم المشتركة والتاريخ المشترك، كما يُستخدَم لتعبئة الجماهير حول قضايا معينة، مثل القضايا الاجتماعيةأو القضايا

الدينية، وكذلك يمكن للخطاب السياسي في بعض الحالات أن يُسْهِم في خلق الانقسامات الاجتماعية من خلال التركيز على الاختلافات بين المجموعات المختلفة

٥- **التأثير على العلاقات الدولية؛** حيث يستخدم الخطاب السياسي لتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى، من خلال التأكيد على المصالح المشتركة، كما يمكن له أن يستخدم لتوجيه الانتقادات إلى دول أخرى بهدف التأثير على سلوكها. (عيسى، ٢٠٢٣).

لأجل هذه الأهمية وتلك الأهداف كان ينبغي للخطاب السياسي أن يتمتع ببعض **السمات والخصائص** التي تميزه عن غيره من أنواع الخطاب الأخرى، هذه الخصائص تجعل من الخطاب السياسي أداة قوية وقادرة على تشكيل الرأي العام والتأثير على السلوك، ومنها:

١- يسعى الخطاب السياسي إلى إيصال الرسالة بشكل واضح وبسيط، بعيدًا عن التعقيد اللغوي والمصطلحات المعقدة، والهدف هو أن يصل المعنى إلى أكبر شريحة ممكنة من المستمعين.

٢- يركز الخطاب السياسي على إقناع المستمعين بوجهات النظر التي يطرحها، وتحفيزهم على اتخاذ مواقف معينة أو دعم أفكار محددة.

٣- يستند الخطاب السياسي إلى مجموعةمن القيم والمبادئ التي يؤمن بها المتحدث، والتي يسعى إلى تبرير أفعاله وأفكاره من خلالها، كما يسعى إلى الربط بين هذه القيم والمبادئ والمشاكل التي يعالجها الخطاب.

٤- يستخدم الخطاب السياسي اللغة بشكل إستراتيجي، حيث يتم اختيار الكلمات والعبارات بعنايةلتأثير على العواطف والمشاعر لدى المستمعين، وقد يتم استخدام اللغة الرنانة أو اللغة الحماسية، حسب الهدف الذي يسعى الخطاب إلى تحقيقه.

٥- يعتمد الخطاب السياسي على تكرار الأفكار الرئيسية بشكل متكرّر، وذلك لترسيخها في أذهان المستمعين وجعلها أكثر تأثيرًا.

٦- يقوم الخطاب السياسي بتبسيط القضايا المعقدة، وتقديمها بطريقة سهلة الفهم، حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من الناس من استيعابها.

٧- يسعى الخطاب السياسي إلى تقديم الشواهد والأدلة التي تدعم وجهة نظره؛ وذلك لزيادة مصداقيته وقبول الجمهور له.

٨- يستخدم الخطاب السياسي العواطف بشكل فعال، مثل: الخوف، والغضب، والأمل، والحماس، وغيرها؛ وذلك لتحفيز الجمهور على التصرف.

٩- يراعي الخطاب السياسي خصائص الجمهور المستهدف، من حيث الثقافة والتعليم والمستوى الاجتماعي، ويستخدم لغة وأسلوبًا يتناسب مع هذا الجمهور.

١٠- يتأثر الخطاب السياسي بالسياق الذي يلقى فيه، سواء كان هذا السياق سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو ثقافيًّا. (بوبكري، ٢٠١٣).

كذلك يمكن للخطاب السياسي أن يلجأ لتحقيق أهدافه إلى **أساليب** خاصة يمكن من خلالها تحقيق أغراضه، فبالتعميم مثلاً يمكنه تقديم أفكار عامة وتعميمها على جميع أفراد المجتمع، وبالتبسيط المفرط يمكنه تبسيط القضايا المعقدة بشكل مبالغ فيه، مما قد يؤدِّي إلى تشويه الحقائق، وبالتحريف يمكنه تحريف أقوال الخصوم أو تفسيرها بشكل خاطئ ليؤكِّد موقفه، وبالتخويف يمكنه استخدام لغة تجعل الجمهور يشعر بالقلق والخوف، وبالتحريض يمكنه إشاعة جو من الكراهية والعداء والعنف ضد الآخرين، وبالتشبيه والمجاز يمكنه توضيح الأفكار المعقدة، وهكذا من الأساليب الجيدة وغير الجيدة (باز، ٢٠٢٤).

كما يستخدم الخطاب السياسي مجموعةمتنوّعة من **الأدوات** للتأثير على الجمهور وتوجيه سلوكه، والمساهمة في بناء صورة ذهنية إيجابية أو سلبية حول الأفكار والمبادئ التي يتم الترويج لها، وأبرز الأدوات التي يستخدمها الخطاب السياسي: اللغة (الكلمات والعبارات، والتشبيهات والمجازات، والاستعارات، وغيرها)، والرموز (الأعلام والألوان، والشعارات، والأشخاص، وغيرها)، والعواطف (الخوف، والأمل، والغضب، وغيرها)، والسرد القصصي (الحكايات، والأمثلة الواقعية، وغيرها)، والبناء

الدرامي(التصعيد، والحلقة المفرغة، والذروة، وغيرها)،والاستناد إلى الخبراء(الشهادات، والإحصائيات، وغيرها)،والتفاعل مع الجمهور المستهدف أثناء الخطاب (لغة الجسد، والنبرة الصوتية، والتواصل البصري، وفترات الصمت، وغيرها) (عيسى، ٢٠٢٣).

وللخطاب السياسي أنواع كثيرة، تختلف تبعًا للسياق السياسي والاجتماعي والثقافي، والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وخصائص المُلقِي وخلفياته الإيديولوجية، وخصائص الجمهور الموجَّه إليه الخطاب، ومن هذه الأنواع:

النوع	أهدافه	خصائصه
الخطاب الانتخابي	إقناع الناخبين بالتصويت لمرشح أو حزب معين.	يركز على وعود المرشح، وإبراز إنجازاته، وتقديم رؤية مستقبلية جذابة، يستخدم أسلوبًا عاطفيًا إيجابيًا، يستهدف عادةً مشاعر الناخبين وآمالهم.
الخطاب الحزبي	توحيد صفوف الحزب، وتعبئة أعضائه، والترويج لأيديولوجية الحزب وبرامجه.	يركز على القيم والمبادئ التي يؤمن بها الحزب، ويسعى إلى بناء هوية حزبية متماسكة، ويستخدم لغة قوية ومباشرة، ويوجِّه رسائله إلى أعضاء الحزب والقاعدة الشعبية.
الخطاب الإعلامي	التأثير على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الراديو، الصحافة، الإنترنت).	يعتمد على لغة بسيطة واضحة، ويستخدم وسائل دعم إعلامية جذابة مثل: الصور والفيديوهات، بهدف توفير معلومات حول القضايا السياسية، وتشكيل آراء الجمهور حولها.
الخطاب الدبلوماسي	تمثيل الدولة في العلاقات الدولية، والتفاوض مع الدول الأخرى، وحل الخلافات الدولية.	يركز على اللغة الدبلوماسية الرصينة، ويستخدم لغة مهذَّبة وحذِرَة، ويهدف إلى تحقيق مصالح الدولة، والحفاظ على العلاقات الدولية.
الخطاب الشعبي	تحفيز الجماهير، والتعبير عن المشاعر والقضايا الشعبية.	يستخدم لغة عاطفية وحماسية، ويعتمد على التكرار والشعارات البسيطة، ويهدف إلى خلق حالة من التضامُن والوَحدة بين الجماهير.
الخطاب الأكاديمي	تحليل القضايا السياسية من منظور أكاديمي، وتقديم رؤى جديدة حول الظواهر السياسية.	يعتمد على البحث العلمي والدراسات الأكاديمية، ويستخدم لغة دقيقة وموضوعية، ويهدف إلى إثراء النقاش السياسي وتطوير الفكر السياسي.

وهناك أنواع أخرى من الخطاب السياسي لها أهدافها وخصائصها، مثل: الخطاب الديني الذي يستخدم الدين أداةً للتأثير على الرأي العام وصنع القرار السياسي، والخطاب القومي الذي يركز على الهوية الوطنية والقومية، ويسعى إلى حشد الدعم الشعبي لقضايا وطنية، والخطاب الإيديولوجي الذي يرتكز على أيديولوجية سياسية معينة، ويسعى إلى نشر هذه الأيديولوجية وتطبيقها(باز، ٢٠١٤)

الدراسات السابقة:

تنوَّعَت الدراسات التي تناوَلَت الخطاب السياسيَّ من مختلف الزوايا السياسية، والإعلامية، واللغوية الخطابية والحجاجية التي تعد الأكثر أهمية في موضوع البحث، فعلى سبيل المثال:

- **دراسة الدكتورة هدى عبدالغني باز (٢٠٢٤) بعنوان "إستراتيجيات الخطاب السياسي: دراسة لغوية في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبدالرازق" هدفت** إلى دراسة خطاب الشيخ علي عبدالرازق السياسي المتمثل في كتاب (الإسلام وأصول الحكم)، وما أعقبه من مقالات تردُّ على اتهامات هيئة كبار العلماء التي وجِّهَت له؛ وذلك لتعرُّف الإستراتيجيات الخطابية التي شَكَّلته وأسهمت في إنتاجه، وتتخذ الدراسة من التحليل التداولي للخطاب إطارًا نظريًّا، مع الإفادة من معطيات نظرية السياق، والمبادئ التواصلية لجرايس Grice، وتنقسم الدراسة إلى مقدِّمة وقسمين؛ أحدهما نظري يعرض لمفهوم إستراتيجيات الخطاب وأنواعها وآلياتها، وللسياق المعاصر لخطاب الشيخ علي عبدالرازق، والآخر تطبيقي يدرس آليات الاستراتيجيات المباشرة وغير المباشرة في خطابه.

- **دراسة الدكتورة هيا بنت هايل الرويلي (٢٠٢١) بعنوان "جريان الحجاج في الخطاب السياسيِّ العباسيِّ من خلال خطبة أبي جعفر المنصور في أهل مكة: دراسة تداولية". هدفت** إلى معالجة (الحجاج) في الخطاب السياسي العباسي ضمن إطار لساني تداولي؛ حيث استأنست الباحثةفي معالجتها بالمنهجيةالتداولية والبلاغية التي ركزت على دراسة اللغة وفق استعمال الأفراد لها، كما اكتسب موضوع الدراسة أهميته من إبراز البعد الحجاجي في الموروث التراثي من خلال تسليط الضوء على

خطاب يعود إلى العصر العباسي، وسبب اختيار شخصية أبي جعفر المنصور لتكون خطبتُه مدوَّنَة لغوية لهذه الدراسة يعود إلى سببين، هما: أن الباحثة أرادت أن تثبت نجاعة تطبيق النظريات الحديثة على النصوص القديمة، وأن هذا الخطاب هو أول خطاب سياسي يلقيه أبو جعفر المنصور أمام الجمهور؛ فكان مضطرًّا إلى حشد الحجج الإقناعية لتطويع ولائهم وكسبه، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اضطلاع اللغة بعدة وظائف مختلفة، فهي منفتحة على استعمال الأفراد لها، ومن تلك الوظائف وظيفةُ الحجاج، فالمتكلم يسعى من خلال توظيف الآليات اللغوية المختلفة إلى إقناع المتلقي، وتطويعه.

– **دراسة الأستاذة عائشة قرّة (٢٠٢٠) بعنوان "الحجاج في الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية: قراءة في المفهوم وبحث في الآليات والإستراتيجيات" هدفت** إلى عرض موضوع الحجاج في الخطابات السياسية للأحزاب السياسية كآليات ووسائل للتأثير في الجماهير وجذب انتباههم والحصول على أصواتهم من خلال الوقوف على تحليل مفهوم الخطاب السياسي والحجاج الذي يمثل جوهر الخطابات السياسية، كما حاولت الدراسة البحث في الآليات والإستراتيجيات المختلفة التي تتميز بها الخطابات السياسية بالمقارنة مع خطابات في مجالات أخرى؛ حيث بيَّنَت الدراسة أنَّ الحجاج وإستراتيجيات التأثير في الخطاب السياسي هي مجموعةالعوامل التي يضفيها الخطاب السياسي على قوةالحزب وهيبته وقوةالقائد السياسي أمام الشعب أو الجماهير بمعنى أنها مجمل الأبعاد المؤثرة ايجابيًّا على قوة القائد السياسي،وتلك الآليات تجعل من الخطاب السياسي خطابًا إقناعيًّا قصدالتأثير في المتلقي وتحقيق الهدف المنشود.

– **دراسة الدكتورة نجاح ثويني الذايدي(٢٠٢٠) بعنوان "آليات السبك في خطابات سموِّ أمير الكويت خلال العامين ٢٠١٨–٢٠١٩م". هدفت** إلى بيان آليات السبك في خطابات سموّ أمير الكويت خلال العامين ٢٠١٨–٢٠١٩؛ لما لهذه الخطابات من أهمية كبرى في ذلك الوقت نظرًا لتأثيرها القويّ، ومعاصرتها للأحداث الجارية، والتنوُّعِ فيها وفي مناسباتها وموضوعاتها، ولما كان يحظى به سمو أمير الكويت في

ذلك من تقديرٍ محليٍّ ودوليٍّ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المُعتمِد على الحصر (الكامل والجزئي)، وطُبِّقَت الدراسة على (١٣) خطابًا هي جميع خطابات سمو الأمير من أول يناير ٢٠١٨ حتى نهاية مارس ٢٠١٩، وكان من نتائج هذه الدراسة: كان السبك في هذه الخطابات أحدَ أهم ما يحفظ للنص نصِّيَّتَه من خلال وسيلتين مهمتين: السبك النحوي بالإحالة، والسبك المعجمي بالتكرار، وكان لاستخدام الإحصاء في تتبُّع الإحالات والتكرارات فوائد كبيرة في ضبط النتائج وإمكانية سَحْبها على غيرها من الخطابات، وكان لتطبيق معايير النصية على النصوص السياسية المهمَّة فائدةٌ في تعرُّف توجُّهات منشئ هذا النص، وما يمكن أن تعرب عنه وسائل تلك النصية وآلياتها من مكنونات نفسه وطريقة تفكيره.

- **دراسة الدكتورة نجاح ثويني الذايدي (٢٠٢٠) بعنوان "خطابات أمير الكويت في ظل جائحة كورونا: دراسة لغوية".** **هدفت** إلى التأكيد على قيمة الإحصاء في الدخول إلى النصوص اللغوية المهمة خصوصًا خطابات أمير الكويت الراحل وبيان الظواهر اللغوية التركيبية في خطابي الأمير وبيان دور وسائل الربط المتنوعة (اللفظية والمعنوية) في تماسك النص تركيبيًّا ودلاليًّا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت أدوات البحث في الإحصاء والتحليل النحوي والتدقيق في التراكيب، وتكونت عينة الدراسة من الخطابين الذين ألقاهما أمير الكويت في الثاني والعشرين من مارس عام ٢٠٢٠م، وفي التاسع عشر من أبريل عام٢٠٢٠م، وجاءت نتائج الدراسة مؤكِّدة أنَّ البناء الأصلي للجملة العربية كان ذا دلالة ومناسبًا للسياق الذي قيل فيه الخطابان، والمنهج المتبع فيهما، ولم تكن عوارض التركيب مع قلتها مستهجَنةً، وجاء الخطابان مؤكدين على صدق الأمير وأمانته، ومراعيين لسياقهما المقالي والمقامي، وكانت لغة الخطابين بمستوياتها (الصوتي والمعجمي والتركيبي) متضافرة مع المعايير النصية لتساعد وتدعم الهدف العام من الخطابين في تلك الفترة، وأوصت الدراسة بأن يتحرَّر من يصوغون هذه الخطابات لغويًّا من الدلالة التي يفيدها تكرار بعض المصطلحات أو التعبيرات أو الكلمات وضرورة مراعاة حال المخاطب بهذه الكلمات والتعبيرات بشتى الوسائل النصية.

– **دراسة الدكتور غازي عوض العتيبي(٢٠٢٠) بعنوان "الشعار الانتخابي لمرشَّحي انتخابات مجلس الأمَّة في دولة الكويت ٢٠٢٠م: دراســـة لغوية".هدفت** إلى فحص اللغة وطريقة بنيتها وخصائصها الخطابية واستخداماتها النفعية التداولية في شعارات مرشَّحي الانتخابات البرلمانية في الكويت للفصل التشريعي السادس عشر، والتي أُجريت في الخامس من ديسمبر عام ٢٠٢٠، وخلصت الدراسة التي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي كانت أداتُه (تحليلَ المحتوى) إلى عدم تعبير الشعارات الانتخابية للمرشَّحين عن برنامج عمل؛ وأرجعت ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي: اعتماد النسبة الأعلى منها على الكلمات والتعبيرات العامة، واستخدام ضمائر الجمع بدلاً من المفرد، واقتباس الآيات القرآنية الكريمة.

– **كما كشفت دراسة الدكتور مازن العقيلي والدكتورة سوزان يعقوب(٢٠١٩) المعنونة بـ"تحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في التنمية البشرية في الأردن (١٩٩٩–٢٠١٥م)**" أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في التنمية البشرية، على ضوء مستويات: الفقر والبطالة والتعليم، وقد اعتمَدَت الدراسة على المنهج الوصفي الذي كانت أداتُه أيضًا (تحليلَ المحتوى)، وتمثَّلت مدوَّنتها في جميع خطابات العرش السامي ومقابلاته التلفزيونية، وفي الصحافة الإقليمية والعالمية خلال الفترة من (١٩٩٩–٢٠١٥)، وقد أثبتَت الدراسة وجود علاقة طردية بين خطابات العاهل الأردني بما تضمَّنَتْه من مصطلحات وأبعاد التنمية البشرية الثلاثة.

– **أما دراسة الدكتور مشاري الموسى (٢٠١٧) بعنوان "الحجاج في خطب أمير الكويت: خطبة الإرهاب نموذجًا"** فهدفت إلى الكشف عن العوامل البلاغية واللغوية والمنطقية التي أسهمت في خلق بعد حجاجي في خطابات سمو أمير الكويت، وخاصة خطبته بعد تفجيرٍ وقع في أحد مساجد الكويت في رمضان٢٠١٥م التي سُمِّيَت بـ(خطبة الإرهاب)، واعتمَدَت الدراسة على المنهج الوصفي، وخرجت ببعض النتائج الهامة، منها أنَّ الحجاج المهيمن في هذه الخطبة هو الحجاج التناوُبي الذي يتناوب فيه

الحجاج الديني مع الحجاج السياسي، ومن ثم فهو ليس حجاجًا متدرجًا تصاعديًّا أو تنازليًّا كما في كثير من خطب الساسة والزعماء العرب.

- **وأخيرًا دراسة الدكتورة هدى عبدالغني باز (٢٠١٤) بعنوان "تحليل الخطاب السياسي عند مصطفى كامل: دراسة تطبيقية على الخُطَب والمقالات"**، ركزت على تحليل لغة الزعيم المصري مصطفى كامل التي استطاع من خلالها أن يعرض القضية الوطنية المصرية في الداخل والخارج عرضًا دعائيًّا حجاجيًّا، ويكسب تأييدَ كثير من المصريين والأوروبيين له، وقد اعتمَدَت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على آلية التحليل التداولي للخطاب، خصوصًا أفعال الكلام.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من عرض الدراسات السابقة أنَّها اهتمَّت بلغة الخطاب السياسي من وجوهٍ متنوِّعة كآليات الإقناع الحجاجية وأفعال الكلام والمصطلحات والإشاريات وغيرها، واتفَقَت جميعًا على أنَّ هناك تأثيرًا نفعيًّا لهذه اللغة الخطابية عند علي عبدالرازق وأبي جعفر المنصور ومصطفى كامل والملك عبدالله الثاني والمرشَّحين لمجلِس الأمَّة، وكذلك عند حجاج سمو أمير دولة الكويت في خطبة الإرهاب، حتى عند الأحزاب السياسية، وإن اختلف موضوعُ هذا البحث عن تلك الدراسات جزئيًّا، فإنَّها جميعًا تتَّفِق في الموضوع العام، وهو دراسة لغة الخطاب السياسيّ، كما أنَّ هذا البحث يتَّفِق معها في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على آليات التحليل التداولي لمدوَّنة الدراسة (نموذج من الخطاب السياسي).

كما ينبغي الإشارة إلى أهمية دراسة الدكتور غازي العتيبي التي أبانَت عن أحد أهمِّ المؤشِّرات التي ساعَدَت السلطة الأميرية في اتخاذ قرارها الدستوريّ بحلِّ هذا المجلس بعد أقلَّ مِن عامَيْن؛ نظرًا لما آلَ إليه وَضْعُه غيرُ المُرْضِي، وكأنَّ دراسة الدكتور العتيبي (ما قَبْل)، بينما هذا البحث هو (ما بَعْد)، وأيضًا يتفق هذا البحث مع دراسة الدكتور الموسى في موضوع خُطَب سمو الأمير، وفي عمومية التأطير، إلا أنَّهما يختلفان في الآليات والوسائل والإجراءات الموصلة لأهدافهما.

منهج البحث وأدواته ومدوَّنَتُه:

اعتمد البحث على المنهج الوصـــفي الذي يتخذ من التحليل التداولي للخطاب السياسي أداةً له، وذلك تطبيقًا على مدوَّنة لغويةٍ تتألف من خطابين لسمو أمير دولة الكويت بالإعلان عن العهد الجديد(هذه التسميةهي تسميةسموِّ الأمير الراحل نفسه)، وحل مجلس الأمة، ووثيقة العهد الجديد في خطاب افتتاح دور الانعقاد العاديّ الأول من الفصل التشريعي السابعَ عشرَ للبرلمان في الثامنَ عشرَ من أكتوبر لعام٢٠٢٢م.

واقتضَـــت طبيعة الموضـــوع أن يأتي في ثلاثة محاور، هي: مســتويات التحليل اللغوي لخطابي سمو الأمير الراحل، وخصـائص لغة الخطاب السياسـي المستخدَمة في هذين الخطابين المهمَّيْن، بالإضافة إلى وظيفة هذه اللغة الخطابية السياسية.

المحور الأول

مستويات التحليل اللغوي للخطاب السياسي لسموِّ الأمير

ركز هذا المحور على تحليل مستويات اللغة السياسية المستخدمة في خطابَي سمو أمير الكويت الراحل، وهي: المستوى الصوتي، والصرفي، والتركيبي، والمعجمي، وذلك على النحو الآتي:-

أولا: الدلالة الصوتية:

حصر هذا الجزء الأصوات الواردة في خطابي العهد الجديد ووثيقة العهد الجديد، من حيث أكثرها ورودًا، ومواضع هذه الكثرة، ودلالتها، كما هو مبيَّن في الجدول(١).

الجدول (١): الدلالة الصوتية في خطابي سمو الأمير نواف الأحمد الصباح

الصوت	الأول	الثاني	الجملة
الهمزة	٢٤٦	٤٣١	٦٧٧
الباء	١٩٨	٢٨٣	٤٨١
التاء	٤٩٤ المبسوطة/ ٣٢٦ المربوطة/ ١٦٨	٦٥٥ المبسوطة/ ٤٠٩ المربوطة/ ٢٤٦	١١٤٩ المبسوطة/ ٧٣٥ المربوطة/ ٤١٤
الثاء	١٧	٢٥	٤٢
الجيم	٤٩	١٢٢	١٧١
الحاء	١٥٢	١٧٥	٣٢٧
الخاء	٨١	١٠٧	١٨٨
الدال	٢٢٩	٣٠٥	٥٣٤
الذال	٤٥	٦٤	١٠٩
الراء	٢٣٠	٣٠٤	٥٣٤
الزاي	٥٤	٥٧	١١١
السين	١٥٥	٢٣٦	٣٩١
الشين	٧٠	١٠٧	١٧٧
الصاد	٧٦	٩٠	١٦٦
الضاد	٢٦	٦٤	٩٠

الصوت	الأول	الثاني	الجملة
الطاء	٨٤	١٤٤	٢٢٨
الظاء	١٧	٢٤	٤١
العين	٢١٣	٣٦٥	٥٧٨
الغين	١٤	١٤	٢٨
الفاء	١٢٥	٢٣٩	٣٦٤
القاف	١٢٠	١٨٥	٣٠٥
الكاف	١١٦	١٧٧	٢٩٣
اللام	٦٢٣	٩٠٦	١٥٢٩
الميم	٣٩٠	٦٣٣	١٠٢٣
النون	٤٤٦	٧٠٢	١١٤٨
الهاء	١٥٧	٢٧٨	٤٣٥
المدُّ بالألف	٥٥٢	٧٧٤	١٣٢٦
الواو	٣٦٢	٥٥٢	٩١٤
المدُّ بالواو	٧٠	١٠٩	١٧٩
الياء	٢٧٦	٤٣٧	٧١٣
المدُّ بالياء	١٧٥	٣٠٣	٤٧٨
الإجماليات	**٥٨٦٢**	**٨٨٦٧**	**١٤٧٢٩**

يتضح من الجدول (١) جملة من الاستنتاجات، شملت ما يأتي:-

أولا: وَصــفًا للحالة القائمة، حيث لوحظ أنَّ أصــوات اللام والراء والنون كانت من أكثر المجموعات الصــوتية ورودًا، بما لها من صــفات المُيُوعَة(إســتيتية، ٢٠٠٣)، أي: الجمع في طبيعتها بين ملامح الاحتكاك والانفجار، وهذا مناسـب جدًّا لوصـف الحال التي يصورها الخطابان؛ ذلك أنَّ الاحتكاك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعدِّي كلٍّ منهما على اختصــاصــات الأخرى، بالإضــافة إلى علوِّ صــوتهما خارج حدود اللياقة في الحوار – جعل الشـــارع الكويتي على أُهبَةِ الاســـتعداد للانفجار، وبالتالي اسـتوجَب المشـهد تدخُّل السـلطة الأميرية للتوجيه، ومنح الفرصـة للشـعب

لتصـــحيح المســـار كما ورد في الخطاب الأول، ثم تهنئته على ما قام به في بيان النطق السامي بافتتاح البرلمان الجديد.

ثانيا: وصفًا لما ينبغي أن يكون، ويعكس ذلك أن صوتَي العين والظاء قد وردا أقل صوتَيْن في الخطابَيْن، وقد ذكر بعض المتخصِّصين أنَّ الظاء أقلَّ الأصوات اللغوية اســـتعمالاً في كلِّ اللغات، ومنها: اللغة العربية(عباس، ١٩٩٨م؛ والحمداني، ١٩٨٢م؛ وبونجمة، ٢٠٠١م)؛ فبينما يُنطَق الظاء من مقدم الفم (+ بارز) يكون العَيْنُ من خلفه في عمق الحلق (- بارز)، وبينما يحمل الظاء صفات القوَّة بمشاركة الأسنان في إخراجه(+ صلب) فإنَّ هناك ضعفًا يلحق بالعين من جهةِ الرخاوة واللين في أعضاء نطقها(- صلب)، كما أنَّه من الواضح أنَّ (+ بارز) و(+صلب) تشير إلى الشـــخصـــية الفاعلة التي ينبغي لها أن تكون قويَّة، في مقابل (- بارز) و(- صلب) التي تشير إلى الشخصية الفاعلة التي ينبغي أن يتراجع دورها أمام الأخرى. وبملاحظة دور اللسان في الصوتين فإنَّه في الظاء أساسيٌّ تقدُّميٌّ، أما في العَيْن فهو محايد ينجذب إلى الخلف، وهنا ينبغي أن يكون دور الشـعب هو الأســاســي الفاعل الأقوى الذي يمكنه تصحيح المسار، في مقابل السلطتين التشريعية والتنفيذية التي ينبغي لهما أن تكونا فاعلتين محايدتين لا تظهران في المشـهد السـياسـيِّ إلاَّ لأداء مهامِّهما المنوطة بهما.

ثالثا: وصفًا للصوتِ المنفرد، حيث ورد صوت المدِّ بالألف شائعًا في الخطابين متميِّزًا عن صـوتَي المدِّ الآخرَيْن، وهذا الصـوت أماميٌّ انفتاحيٌّ طويل(أبوسكين، د.ت)، كما يتسم بعُلُوِّ الإسماع(الحمداني، ١٩٨٢)، وهذه الصفات تُصَوِّر حالة سموِّ الأمير الذي رَصَد ممارساتٍ وأوضاعًا سياسيةًلا يَرضَى عنها، فتسلَّح بالدستور والقانون وصلاحياته كاملةً، وخرج مبادرًا بالثورة ضدَّ تلك الممارسات والأوضاع.

ومن خلال الانفتاح الشديد لمجرى الهواءعند نطق ألف المدِّ(سيبويه،١٩٩١م،٤/ ٤٣٦)، يقوم الألف بالإيحاء بحالة سموِّ الأمير خاصة في الخطاب الثاني، وهي حالة سعادة ونشاط بسبَب صحَّة مبادرته وثورته وجدارتها ودقة توقيتها، وبسبب نجاح التجربة الشعبية في تصحيح المسار الديمقراطي، وضبط المشهد السياسي، وهذا ما يؤكده

وضع (وثيقة العهد الجديد) بتحديد المسؤوليات والالتزامات وأساليب التقويم والرقابة في المرحلة القادمة.

رابعا: تميَّز صوت التاء (خصوصًا التاء المربوطة) في هذين الخطابين (وتحديدًا في الخطاب الثاني)؛ ذلك أنَّ تكرار بعض المفردات (كالمصادر) كما سيأتي يبيِّن ضرورة ذلك، فكان من الأهمية بمكان ظهور صوت التاء في: صيغة تفعيل (تعديل وتنقيح وتعطيل وتعليق وتحقيق وتأكيد وتنفيذ وتشريع وتصحيح وتعزيز وتضليل/ تقدير وتوجيه وتجميل وتعظيم وتقصير وتشريع وتنفيذ وتعطيل وتوحيد وتوفيق)، والجموع المختومة بالألف والتاء، وغيرها، كما أنَّ استخدام كثرة استخدام التاء المربوطة فيرجع إلى الكمِّ الكبير للأسماء المؤنثة الواردة في الخطابين.

ثانيًا- الدلالة الصرفية:

إحصائيًّا، يتناول هذا الجزء الكلمات الواردة في الخطابين؛ أسماءً، وأفعالاً، موضحًا طبيعتها وأشكالها، ودلالاتها، **فعلى مستوى الأسماء يكون بيانها كما هو مبين بالجدول (٢).**

الجدول (٢): الدلالة الصرفية في خطابي سمو الأمير نواف الأحمد الصباح

نوع الاسم	الخطاب	الإجمالي
المصدر بأنواعه	الأول	٢٧٦
	الثاني	٣٦٢
الإجمالي		**٦٣٨**
الضمير بأنواعه	الأول	٢٠٨
	الثاني	٣٢٣
الإجمالي		**٥٣١**
الجموع بأنواعها	الأول	١٤٥
	الثاني	٢٥٥
الإجمالي		**٤٠٠**
الصفة	الأول	١٣٤
	الثاني	١٧٦
الإجمالي		**٣١٠**
الاسم الموصول	الأول	٢٥

	الثاني	٣٩
الإجمالي		**٦٤**
اسم الإشارة	الأول	٢٠
	الثاني	٣٥
الإجمالي		**٥٥**
اسم الفاعل	الأول	١٥
	الثاني	٣٩
الإجمالي		**٥٤**
الظرف بنوعيه	الأول	١٩
	الثاني	٣١
الإجمالي		**٥٠**
اسم المكان	الأول	٧
	الثاني	٣٧
الإجمالي		**٤٤**
اسم المفعول	الأول	١١
	الثاني	١٨
الإجمالي		**٢٩**
لفظ الجلالة (الله)	الأول	١٢
	الثاني	١٣
الإجمالي		**٢٥**
الأعلام	الأول	١٠
	الثاني	٩
الإجمالي		**١٩**
اسم التفضيل	الأول	٢
	الثاني	٦
الإجمالي		**٨**
اسم زمان	الثاني	١
الإجمالي الكلي		**٢٢٢٨**

يتضح من الجدول (٢) جملة من الاستنتاجات، شملت ما يأتي:-

أولاً: تصــدَّرَت المصــادر في الخطابين أعلى نســبة ورود بين الأســماء، ومن المصــادر الأعلى ورودًا (العَمَل)؛ حيث تكرر في الخطاب الأول ســبع مرَّات، بينما ورد عشــر مرَّات في الخطاب الثاني، وذلك تأكيدًا لموضــوعه الثاني؛ ففي الخطاب

الأول ذكرت كلمة العمل في الجمل التالية: (منارة للعمل الخيري، وتدخل التشـريعية في عمل التنفيذية، وعدم التزام البعض بالقسـم العظيم الذي تعهد به على نفسـه بالعمل على تحقيق الاسـتقرار، ولا تحقق العمل التنفيذي، وعدم وضـوح الروح المسـتقبلية للعمل الحكومي، وعدم رضـاهم عن عمل السـلطتين، وعليكم العملَ والالتزامَ)، في حين وردت في العبارات التالية في الخطاب الثاني (مركز عمله، وعليه العمل في المرحلة القادمة، وخروجهم قولا أو عملا، والعمل الجاد، ويؤتي العمـل الحكومي ثماره المرجوَّة، وبرنـامج عملهـا مرَّتَيْن، وجودة العمـل، ومراقبـة الموظف في عمله، وعدم تدخل سلطة في عمل سلطة أخرى).

ثانيًا: تكرَّر توالي المصادر، وخصوصًا عند استخدام مصادر بعينها، ومن ذلك اتباع المصدر (عدم) بمصادر أخرى، وقد ناسب ذلك حالة الانتقاد التي في الخطاب الأول، وحالة التوجيه وبداية العهد الجديد في الخطاب الثاني؛ فقد ورد المصـدر (عَدَم) اثنتي عشرة مرَّةً في الخطاب الأول (عدم التزام، وعدم وضوح، وعدم تحقيق، وعدم التدخل، وعدم رضـاهم، وعدم التفريط)، وأربع مرَّات فقط في الثاني(عدم الحضور المقصود،وعدم تدخل، وعدم تخلي سلطة، وعدم الاعتراض، وعدم تنفيذها).

ثالثًا: تنوَّعَت أشكال الضمائر في الخطابين حتى وصلَت إلى حدِّ توظيفها في أسـلوب الالتفات في الخطاب الثاني؛ حيث وردت في المرتبة الثانية بعد المصـادر بأنواعها المنفصلة، والمتصلة بالاسم والفعل والحرف، وهذا التنوُّع كان ظاهرًا بشكل أكبر في الخطاب الثاني، وذلك لتنوع الأطراف المشاركة في الموضوع (سمو الأمير، والحضور ،والنواب،وأعضاء السلطة التشريعية،وأعضاء السلطة التنفيذية، والموظفون، والمراقبون والمشرفون والمقيِّمون للأداء، والمخطِّطون، والشعب، وغيرهم).

رابعًا: تنوَّعَت أيضًا الجموع بين جموع سالمة وجموع تكسير، وكان من اللافت وجود ملاحظتين بارزتين في الخطابين حول الجموع: **أولهما:** أنَّ تسـعةً وخمسـين جمعًا كان أصلها اسم فاعل (مستذكرين، منشغلون، مواطنون، ممثلون، متحابون، خاشعون، مسبحون، شاكرون/ متطوعون، متطاولون، مخالفون، خارجون، مراجعون،

حازمون، بارون، باقون) أو اسم مفعول (مكتسبات، مؤسسات، ممارسات، مضطرون، منتخبون، مرشحون، مشغولون)، **والثانية:** أنَّ كثرة استخدام المصادر بأنواعها حري بأن يستخدم جمع المصدر (إطلاق) على (إطلاقات)، وهو أمر غريب، وذلك حين قال في الخطاب الثاني: "باعتبارها من صميم إطلاقات أعمال السيادة"، قاصدًا بذلك اختصاصات السيادة الأميرية.

أما على مستوى الأفعال فبيانُها في الجدول (٣):

الجدول (٣): الأمثال الواردة في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح

الفعل	الأول	الثاني	الإجمالي الكلي
اسم فعل أمر	١	٢	٣
أمر	٢	٤	٦
ماض	٢٤	٤٦	٧٠
ماض – دعاء	٨	١٢	٢٠
ماض – مجهول	٠	١	١
ماض – منفي	١	١	٢
مستقبل	٦	١١	١٧
مضارع	٥٧	١١٥	١٧٢
مضارع – مجهول	٠	٥	٥
مضارع – منفي	٢٢	١٢	٣٤
مضارع – منفي – مجهول	٢	٠	٢
نهي	٠	١	١
الإجمالي الكلي	١٢٣	٢١٠	٣٣٣

يتبيَّن من جدول الأفعال أيضا جملة من الاستنتاجات على النحو الآتي:

أولا: أنَّ إجمالي الأفعال الواردة في الخطابين (٣٣٣) فعلاً، منها (١٢٣) في الخطاب الأول، و(٢٠٨) في الخطاب الثاني؛ ويعود السبب إلى زيادة وجود الأفعال في الخطاب الثاني باعتباره **(وثيقة العهد الجديد)** التي تحمل الكثير من المتطلبات التشريعية والأوامر السامية، والدليلُ على ذلك أنَّ الخطاب الثانيَ تضمَّن من (الأمر)

بأسلوبيه (الأمر المباشر، واسم فعل الأمر) ضعفَ ما هو عليه في الخطاب الأول؛ حيث ورد في الخطاب الأول ثلاثة أوامر، وورد في الثاني ستةٌ.

ثانيا: فيما يخص الحديث عن الدلالة على الإنشـــاء (الأمر، والنهي، والدعاء)؛ فقد اشـتمل الخطابين على (١٦) فعلاً للدعاء، خُصِّـصَـت جميعها لسـمو الأمير (حفظه الله ورعاه، وسلمه وعافاه، وسدَّد على دروب الخير والتوفيق خُطاه ومسعاه، وجازاه الله عنَّا وعن الوطن خيرَ الجزاء)، أما الفعلان (عزَّ وجلَّ) فقد ورَدَا مرَّتَين للتنزيه، كما ورد النهي لمرَّة واحدة في الخطاب الثاني في «لا تفرِّطوا بهذه الأمانة فتُصبحوا على ما فعلتم نادمين!».

ثالثا: عند مقارنة زمن الأفعال، فقد ورد في الخطابين من حيث الماضـي (٧٣) فعلاً ماضيا، في مقابل (١٧) من أفعال المضارع والمستقبل، وكان الفعل المضارع موافقًا لسياق الخطابين الذي يصف الواقع ويحاول تغييره؛ فإن رجع بالماضي فلكي يوثِّق ويُقرِّر ما كان، وإن تحدَّث عن المستقبل فإنما يَعِد بالمشاركة والدعم (سوف **يصدر** مرسوم، **سنقف** من الجميع، سوف **أكون** شخصيا، سوف **نكون** معكم حازمين، سوف **نشكر**، سوف **نظل** على القسم..)، أو يُوعِد ويُنذِر مَن يخالف ويَحِيد عن الأوامر السامية التي وردت (**سيكون** لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث، سوف **نعاقب** على الإهمال والتقصير..).

رابعا: غلب الإثبات على النفي في الأفعال عمومًا، وهذا هو الأســاس، فقد ورَد النفيُ في الخطابين (٣٨ فعلاً) إما للقَصْـــر (لا **تطيب** الدنيا إلا، لا **يفوتني** في هذا المقام إلاَّ)، وإما للإقرار بالتمسُّك بالثوابت (لن **نحيد** عن الدستور، لن **نقوم** بتعديله، لم **نمنع** أحدًا من القيام بأيّ إجراءات أو إصلاحات، لن **نتدخل**، لن **نقوم** كذلك بدعم فئةٍ على حساب فئة أخرى، لن **نسمح** بحدوثه، لن **نسكت** عنه)، أو للتقرير بما كان (لم **نمنع** أحدًا، لم نلمس، لم **يفد** منها الوطن)، أو لضـــمان عدم حدوث بعض الممارسات التي كانت في الماضي (لن **تتدخل** الحكومة في هذا الاختيار، لن **تقف** مع طرف دون طرف، لن **تكون** في صالح الوطن).

خامسًـــا: غلب البناء للمعلوم على البناء للمجهول في الأفعال عمومًا؛ ذلك أنَّ سياقَيْ الخطابين يستدعي الوضوح والصراحة، وهذا أحد المعايير التي وضعها سمو الأمير لنجاح القيادة السياسية في (تحقيق استقرار البلاد واستكمال نهضتها وتعزيز مكانتها وترسيخ ممارستها الديمقراطية وتحقيق طموح وتطلعات وآمال شعبها)؛ حيث يقول في مقدِّمة خطاب (العهد الجديد): "إنَّ استقرار البلاد واستكمال نهضتها وتعزيز مكانتها وترسيخ ممارستها الديمقراطية وتحقيق طموح وتطلعات وآمال شعبها – يتطلب منا – كقيادة سياسية للدولة – أن نقف وقفة تأمل **ومُصارَحة** ومراجعة للنفس تجسِّد الحرص على الالتزام بوحدتنا الوطنية وعدم التفريط أو المساس بها".

ثالثًا- الدلالة التركيبية:

يتناول هذا الجزء أعداد الجمل الواردة في الخطابين الأميريين؛ وهي الجمل الكبرى، والمتضمَّنة، والخبرية (الاسميةً والفعليةً) والطلبية، موضحًا طبيعتَها وأشكالَها، ودلالاتها، ويوضح الجدول (٤) تكرار ورودها.

الجدول (٤): الدلالة التركيبية في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح

نوع الجملة	في الخطاب الأول	في الخطاب الثاني
الجُمَل الرئيسة	٤٥	٤٢
الجُمَل الفرعية	١٥٠	٧٢

يتبيَّن من جدول الدلالة التركيبية بعض النتائج، وذلك على النحو الآتي:

أولا: وَرَدَت الجملة المتضمَّنة ضِعْفَي الجمل الرئيسة تقريبًا، بما يعني أنَّ كل جملة رئيسة تتضمَّن – في المتوسِّط – جملتَيْن فرعيتَيْن تقريبًا، وهذا يدل على قَصْد القيادة السياسية البيان والتوضيح والشرح.

ثانيا: وتساوى تكرار الجُمَل الرئيسة في الخطابين تقريبًا، وفي ذلك دلالة على اتزان الخطاب الأميري في المرَّتَيْن، وفي هذا تصديق لقول حضرة سموِّ الأمير في الخطاب الثاني "لَئِنْ كان خطابُنا السابق في ٢٠٢٢/٦/٢٢م هو (خطاب العهد الجديد) فإنَّ خطابَنا اليوم أمامَ مجلسكم الموقَّر هو خطاب (وثيقة العهد الجديد)".

ثالثا: تنوَّعَت الجمل المتضمَّنة بين جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الصلة، وجملة الحال، وغيرها، وخصوصًا أنَّ في الخطاب الأول إشارةً إلى ضرورة توضيح الوضع الراهن وشرح تفاصيله.

رابعا: تنوَّعَت الجمل الاعتراضية في الخطابين (ورَدَت سبعَ عشرةَ مرَّة) لأداء أغراض خاصة، كالدعاء لسمو الأمير الشيخ نواف الأحد الجابر الصباح (إحدى عشرةَ مرَّة) الذي تدخَّل بسلطاته لضبط الأمور وإعادة تشكيل المشهد السياسيّ المضطرِب، ولنداء أبناء الكويت الأعزاء (ثلاث مرَّات) تقرُّبًا منهم وَجَذْبًا لانتباهِهم وتفاعلاً معهم وتضامنًا مع حالتهم، ولتنزيه الله تعالى (ثلاث مرَّات).

بالإضافة إلى ذلك يبين الجدول (٥) تكرار الجمل الجبرية والإنشائية في خطابي العهد الجديد ووثيقة العهد الجديد.

الجدول (٥): تكرار الجمل الخبرية والإنشائية

في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح

النوع	البيان	في الأول	في الثاني	الجملة
الجملة الاسمية	البسيطة	١٨	٤١	٥٩
	المنسوخة بـ(كان)	١٠	١١	٢١
	المنسوخة بـ(إنَّ)	٥	٨	١٣
	المنسوخة بـ(أنَّ)	٦	٢	٨
	المنسوخة بِـ(زَالَ)	٢	١	٣
	المنسوخة بـ(أصبح)	١	٠	١
	المنسوخة بـ(ليس)	٠	١	١
	المنسوخة بـ(كاد)	١	٠	١
	المنسوخة بـ(لا) النافية الجنس	٠	٣	٣
	مع زيادة (مِن) الزائدة قبل المبتدأ	٠	١	١
	مع (كم) الخبرية	١	٠	١
إجمالي الجمل الاسمية		**٤٤**	**٦٨**	**١١٢**
الجملة الفعلية	بفعل ماضٍ	١٣	٣٨	٥١

النوع	البيان	في الأول	في الثاني	الجملة
	بفعل مضارع	٣٧	٧٢	١٠٩
	إعمال المصدر	٤	٣	٧
	إعمال المشتق	١	٠	١
	الشرطية	٠	١	١
	المنفية	١٩	١٠	٢٩
	بحذف الفعل	١	١	٢
إجمالي الجمل الفعلية		**٧٥**	**١٢٥**	**٢٠٠**
الجملة الطلبية	بفعل الأمر	١	٥	٦
	باسم فعل الأمر	١	٤	٥
	بالدعاء لله تعالى	١	٢	٣
	بالرجاء	٤	١٠	١٤
	بالنداء	٨	١٣	٢١
	بالنهي	٠	١	١
إجمالي الجمل الطلبية		**١٥**	**٣٥**	**٥٠**
إجمالي عدد الجمل في الخطابين		**١٣٤**	**٢٢٨**	**٣٦٢**

يتبيَّن من هذا الجدول السابق أنَّ:

١- الجملة الفعلية وَرَدَت ضِعْف عدد الجملة الاسمية تقريبًا؛ وخاصة في الخطاب الثاني، وذلك لأنَّ الجملة الفعلية في الخطابين كانت أداةً طيعةً لوصف الأحداث المضطربة في الخطاب الأول، وكذلك وصف حالة الفرح والسعادة بالعرس الديمقراطي الذي تعيشه البلاد خلال الفترة بين الخطابين.

٢- وَرَد الإنشاء الطلبيُّ في الخطابين لأداء دلالات متنوِّعة؛ ففي نداء الكويتيين تقرُّب منهم وَجَذْب لانتباهِهم وتفاعل معهم وتضامن مع حالتهم، كما تمت الإشارة إليه من قبل، وحينما يكون الرجاء من السلطة الأميرية بأدواته المختلفة (نرجو، نوَد، نناشد) فإنَّه يكون ذا وَقْعٍ وأثَرٍ بالغَي الأهمية عند جميع فئات الشعب الكويتي (السلطة التشريعية، والتنفيذية، والإعلام، والشعب)، وإذا لم يكن الرجاء كافيًا فليأتِ

الأمر المباشر بأداء مهامٍ يفرضها سمو الأمير فرضًا بما له من مكانةٍ مرموقةٍ في قلوب الجميع، وبما يمنحه الدستور والقانون الكويتي من صلاحيات وسلطات..

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات:

أولا: قد تبدو بعض الجمل في الخطاب الأول وكأنها مضطربة وغير مكتملة، وقد حذف خبرُها، ولا يستطيع المتلقِّي أن يخمِّن هذه الأخبار؛ وذلك في "رأيْنَا أنَّ الخروج من المشهد السياسيّ الحالي بكل ما فيه من عدم توافق وعدم تعاون واختلافات وصراعات وتغليب المصالح الشخصية وعدم قبول البعض للبعض الآخر وممارسات وتصرُّفات تهدِّد الوحدة الوطنية"، وفي "فإنَّه من جِماع كلِّ ما تقدَّم"، و"فقَدْ رأيْنَا انطلاقًا من مسؤوليتنا التاريخية والوطنية أمام الله سبحانه وتعالى، واستجابة لواجبنا الوطني والدستوري أمام شعبنا".

ويمكن أن يكون ذلك راجعًا لصدق حالة الاضطراب والمخاض التي يمرُّ بها المشهد السياسيُّ في الكويت وقتَئِذٍ، وهي بذلك انعكاسٌ لحالة عدم الاستقرار والرضا النفسيّ لدى مختلف مكونات الشعب الكويتي عن أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ والدليل على ذلك هو سلوك حرف (الفاء) في هذه النماذج الثلاثة، حيث يمكن حذفُها ويزول اللبس وعدم الاضطراب، وكأنَّ حلَّ الوضعِ الراهن كان سهلاً ميسورًا لو فكَّرْنا قليلاً، وبأمرٍ بسيط جدًّا، وهو منح الفرصة للشعب الكويتي لـ"تصحيح المسار الديمقراطي".

ثانيا: طالت جملة سمو الأمير قبل أن ينطق بحَلِّ مجلس الأمَّة احترازًا بأنَّ هذا ليس هوى شخصيًّا، بل تحصُّنًا وتمسكًا بالدستور الذي يؤكِّد صلاحياتِ سموِّ الأمير من جهةٍ، ويؤكِّد سموُّه على احترامه من جهة أخرى.

ثالثا: تظهر العلاقة الطيبة بين سموِّ الأمير وبين شعبه من خلال جُمَلِه في الخطابين؛ فيستخدم سموُّه الجمل الطويلة عند خطاب شعبه، سواءً بالوصف أو بالاعتراض أو بالزيادات أو الإضافات.

رابعًا- المعجم اللغوي:

يتناول هذا الجزء الدلالة المعجمية للغة المستخدَمة في خطابي سمو الأمير؛ حيث يوضِّح المجالات التي تناولها الخطابان، وهل كان المعجَم اللغويُّ موفقًا في التعبير عنها أو لا؟.

يبين الجدول (٦) ما أخذه سمو الأمير على عاتقه من أمور في خطابه الأول، وما طلبه من السلطتين من التزامات.

الجدول (٦): تعهدات سمو الأمير ومطالباته بالتزامات السلطتين التشريعية والتنفيذية في الخطاب الأول

المجالات	المفردات الدالَّة
ما تعهَّد به سمو الأمير: ١- التمسك بتعاليم الدين، والدستور، والقانون، والديمقراطية، ومكتسبات الوطن، وضمان استقراره، وازدهاره. ٢- اللجوء إلى الشعب ليقوم بنفسه بإعادة تصحيح مسار المشهد السياسي. ٣- حل مجلس الأمة حلاًّ دستوريًّا والدعوة إلى انتخابات عامَّة. ٤- عدم التدخُّل في اختيارات الشعب لممثليه، وفي اختيار رئيسه أو لجانه المختلفة.	نصون، أكَّدْنا، تمسُّكنا، ارتضينا، لن نحيد، مكتسباتنا، تعاهدنا، احترام، آلينا على أنفسنا، مسؤوليتنا التاريخية، قررنا، حقِّنا.
ما ألزم به غيره: ١- **السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية:** التعاون بينهم في ظل أجواء من التوافق والتفاهم، وترك الخصومة والنزاع، الالتفاف حول قيادة سمو الأمير - حفظه الله ورعاه - مع عدم تجاوز سلطاته، والبعد عن التصرُّفات غير الدستورية وغير القانونية، وعدم التدخل في النوايا وتضليل الرأي العامّ وكل ما يضر أمن الوطن واستقراره. ٢- **جموع الشعب:** حسن اختيار النوَّاب التمثيل الصحيح، وعدم التعصُّب للطائفة أو للقبيلة أو للفئة على حساب الوطن، إدراك حجم المسؤولية الوطنية المؤمَّلة من هذا الاختيار، وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.	المشهد السياسيّ، المصالح الشخصية، دستوري، انتخابات، الضوابط، الدور الحكومي، المتابعة، المحاسبة، الرؤية المستقبلية، مسيرة التنمية، تطلعات، صاحب الكلمة المسموعة، تعزيز مكانته، تصحيح مسار، رغبة الشعب، الاختيار الصحيح، التمثيل الصحيح، المسؤولية الوطنية، مصلحة الكويت.

يوضح الجدول (٧) كيف وضع سمو الأمير المسؤوليات الأميرية والتشريعية ، والتنفيذية، والشعبية، كما وضع آليات التقويم المطلوبةلذلك في خطابه الثاني.

الجدول (٧): وضع المسؤوليات الأميرية والتشريعية والتنفيذية والشعبية وآليات التقويم في خطاب سمو الأمير الثاني

المجالات	المفردات الدالة
مسؤوليات السلطة الأميرية: مراقبة أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية استكمالاً للوعد الذي قطعه سمو الأمير على نفسه. **ولتقويم ذلك:** الاحتكام للدستور والقانون.	وفينا بالعهد، قطعناه على أنفسنا، احترمنا، دون تدخُّل منَّا، قمنا بتطهير. تكرَّرت ألفاظ (نبيّن لكم) للدلالة على المصارحة المتناهية من سموِّ الأمير؛ مما لمسه شعبه، وغرَّدوا في لَمْس هذين الخطابين الصادقَيْن لمشاعر المواطنين.
مسؤوليات السلطة التشريعية: القيام بأداء واجبهم الوطني. الوفاء بالوعود والعهود والشعارات التي قطعوها على أنفسهم كمرشَّحِين لصالح الوطن والمواطنين أثناء حملاتهم الانتخابية. والبُعدَ عن إضاعة جلسات المجلس بمهاترات ومشاجَرات ورفع الجلسات قبل مَوعدها. التركيزَ على تعزيز الدور الرقابي للمجلس. التركيزَ على تفعيل دور المجلس التشريعيّ بإصدار القوانين التي تجسِّد الوَحْدة الوطنية وتحقِّق رغبات المواطنين وتطلعاتهم. عدم المزايدة أو المساومة على القوانين التي تتعلَّق بمصالح البلاد وأمنها أو القوانين المتعلِّقة بمصالح المواطنين بهدف الحصول على مكاسِب شخصية. ترتيب الأولويات للمرحلة القادمة. **ولتقويم ذلك:** هناك رقابة شخصية من سموِّ الأمير، ورقابة شعبية، ورقابة إعلامية (حتى لا يفقدوا ثقة الشعب وثقتنا بهم).	أعضاء، الشعارات، مرشَّحِين، حملات انتخابية، جلسات، أصوات، لجان، إصدار، التعطيل، ترتيب أولوياتهم. تعدَّد المواقف التي استخدم فيها الفعل (نشدِّد) مع السلطة التشريعية: عدم المزايدة والمساومة على قوانين بعينها تضرُّ البلاد، وضرورة ترتيب الأولويات، واحترام صلاحيات سموِّ الأمير.
مسؤوليات السلطة التنفيذية: القيام بأداء واجبهم الوطني.	القاعدة، احتياجات، تحقيق مطالبهم، العمل الحكومي، خطة

المجالات	المفردات الدالة
قيام الحكومة بأداء دورها التاريخيّ غيرِ المسبوق داخلَ مجلسكم الموقَّر بعدم التدخل في اختيار رئيسه. النزول إلى القاعدة بهدف تلمُّس احتياجات المواطنين، والسعي على تحقيق مطالبهم، والعمل الجاد على رفع المعاناة عنهم. تطبيق إستراتيجية جديدة بهدف الوصول إلى ما يسمَّى بـ(الحوكمة الرشيدة). تبنِّي مبادرتين: مبادرة المراجع الخفيّ، ومبادرة المبلغ السريّ. ضرورة تطبيق القانون بكل حزم على المخالفين له. تفعيلَ دور الشباب وتحفيز مبادراتهم ليكونوا معكم صناعًا في بناء كويتِ الغد. الاهتمام بكل مَن خدم وطنه وتقاعد. **ولتقويم ذلك:** هناك رقابة شخصية من سموِّ الأمير، ورقابة شعبية، ورقابة إعلامية (حتى لا يفقدوا ثقة الشعب وثقتنا بهم).	إستراتيجية، برنامج عملها، تطبيق، الحوكمة الرشيدة، البرنامج، جودة العمل، الموظف، المراجعين، مبادرة. استخدام الفعل (نشدِّد) مع السلطة التنفيذية عند ضرورة تطبيق القانون بكلِّ حزم على المخالفين له، وعلى كل من يتهاون أو يهمل أو يتقاعس في أداء واجبه الوطني.
مسؤوليات شعب الكويت: القيام بأداء واجبهم الوطني. متابعةِ ومساءلةِ ومحاسبة النوابِ في حالة التقصير في الأداء أو عند خروجهم قولاً أو عملاً عن مسار المسلك الديمقراطيّ السليم.	المتابعة، المساءلة، المحاسبة، اختياركم، النوابِ، أمانة. تعدَّدَت الأفعال القلبية (نوَد) (نأمل)، وهذا من تلطُّف سموِّ الأمير بشعبه؛ فأفضل الملوك مَن أعْطِيَ ثلاث خِصَال: الرأفة، والجود، والعدل.

على ضوء العرض السابق، يمكن استخلاص نتائج مناقشة مستويات التحليل اللغوي في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح في النقاط الآتية:-

١. حَمَلَت اللغة المستخدمة في الخطابين **بجميع مستوياتها** دلالاتٍ خاصَّةً، تصف حالة المجتمع الكويتي في ذاك الوقت، على مستوى السلطة الأميرية وما دونها.

٢. قام المستوى الصوتي بدور مهم في إبراز دلالات خاصة للغة الخطاب السياسي، من أهمها: وصف الحال القائمة بالكويت، وما ينبغي أن يؤول إليه، ورصد حالة الصوت المنفرد (سمو الأمير نفسه).

٣. ورَدَت المصـــادر أكثر من غيرها في ترتيب الأســـماء؛ وذلك لإبراز الأحداث المتتابعة بغض النظر عن الفاعلين والمفعولين، لأنَّ الخطر يمكن أن يحدق بالكل في نظر السلطة الأميرية.

٤. وَرَدَت الجملة الفعلية ضِـــعْف الجملة الاســـمية تقريبًا لكونها أداة طيعة لوصـــف الأحداث المضـــطربة في الخطاب الأول، ووصـــف حالة الفرح والســـعادة بالعرس الديمقراطي الذي تعيشه البلاد في الخطاب الثاني.

٥. كان اضـــطراب اللغة المســـتخدمة نحويًّا أحيانًا في الخطابين انعكاسًـــا لحالة عدم الاســـتقرار والرضـــا النفســـيّ لدى غالبية فئات الشـــعب الكويتي عن أداء الســـلطتين التشريعية والتنفيذية.

٦. كان المعجم اللغوي ممثلاً أفضـــل ما يكون التمثيل عن موضـــوعات الخطابين، وذلك على مستويات المفردات والتعبيرات على السواء.

اللغة المستخدمة بجميع مستوياتها في هذين الخطابين السياسيين المهمين كانت معبِّرة عن قصدية سمو الأمير الراحل، وذلك بما تحمله من دلالات خاصة وإيحاءات وإيماءات متنوِّعة، ومن الحديث عن مســـتويات التحليل اللغوي لخطابي ســـمو أمير الكويت إلى الحديث عن مدى توافر خصـــائص لغة الخطاب الســـياســـي المتعارف عليها في هذين الخطابين المهمَّيْن. في المحور الثاني:

المحور الثاني

خصائص لغة الخطاب السياسي لدى حضرة صاحب السموّ في خطابَيْه

يناقش المحور الثاني مدى توافر خصـــائص لغة الخطاب المتعارف عليها في مضـامين خطابي سـمو الأمير، وإذا كانت المقدِّمات السـابقة تعني أنَّ لغة الخطاب السـياسـي ينبغي أن تكون مؤثِّرة في المتلقِّين لتحقيق أغراض تداولية، فإنَّ هذا التأثير لن يتأتَّى إلا **بأربعة خصـائص** ينبغي أن تتوافر – وفقا لرأي دوريس جريبر Doris Graber (١٩٨١) حول اللغات السياسية، وفيما يلي نستعرض هذه الخصائص:

أولاً: أهمية المضمون الذي تحمله اللغة:

إنَّ مضـمون الخطاب السياسـي ينبغي أن يترجم اهتمامات الشعوب وما يشـغَلُها، وما يعكس آمالها وأحلامها، وحياتها ومســـتقبلها، وحتى أمورها اليومية البســـيطة، ناهيك عن قضـاياها الوطنية الكبرى، وقد سرد **الخطاب الأول** سـتة عشـر موضـوعًا ذات مضـــامين عالية القيمة تدور حول قضـــايا الوطن والمواطن ومســـؤوليات ذلك الجسيمة؛ وشمِلَت هذه الموضوعات:

١- التقرير بأنَّ الحكم أمانة تكليف لا تشريف، والالتزام بصيانتها.

٢- التمسك بالتعاليم الدينية والقيم الإنسانية والأسس الديمقراطية.

٣- التمسك بالنصوص الدستورية دون تعطيل أو تعديل أو تعليق.

٤- احترام سيادة القانون ضمانًا لاستقرار الكويت واستقراره.

٥- الانتباه لحجم المخاطر والأزمات والتحديات المحيطة بالكويت.

٦- وصف المشهد السياسي المضطرب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وخطورته في الكويت.

٧- وصف دور السلطة الأميرية في التوجيه والنصح والإرشاد، وإفساح المجال واسعًا للإصلاح.

٨- عدم ثقة المواطنين ورضاهم عن أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل سخطهم عليهما.

٩- اللجوء إلى الشعب الكويتي لإعادة تصحيح مسار المشهد السياسيّ من جديد تحقيقًا لمصالحه العليا.

١٠- حل مجلس الأمة حلاً دستوريًا والدعوة إلى انتخابات عامَّة وفقًا للإجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية.

١١- عدم التدخل في اختيارات الشعب لممثليه في الانتخابات البرلمانية.

١٢- عدم التدخل في اختيار رئيس مجلس الأمة أو لجانه المختلفة، واعتبار المجلس سيد قراراته.

١٣- الدعوة إلى حسن اختيار الممثلين البرلمانيين بما يعكس تطلعات الشعب الكويتي ويحقق آماله ورغباته.

١٤- عدم الاختيار على أساس التعصُّب للطائفة أو للقبيلة أو للفئة على حساب الوطن (الكويت).

١٥- دعوة السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى التعاون والتوافق والتفاهم، وترك الخصومة والنزاع.

١٦- الدعوة إلى عدم التدخل في النوايا وتضليل الرأيِ العامِّ وكل ما يضر أمن الوطن واستقراره.

كما تناول الخطاب الثاني ثلاثةً وعشرين موضوعًا؛ شملت:

١- الرضا والارتياح عما تم من انتخابات وأعمال متميزة لصالح الكويت.

٢- المباركة لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين على ثقة الشعب، وكذلك لأعضاء الحكومة المعيَّنين.

٣- الشكر والتقدير للشعب الكويتي على ما قام به من إحياء العملية الانتخابية وتجميل صورتها.

٤- الإشادة بالإعداد والتنظيم وجهود كافة الجهات والأفراد المدنيِّين والعسكريِّين والمتطوِّعين في نجاح الانتخابات.

٥- تأكيد هذه الانتخابات على إرادة الشعب باعتباره صاحبَ الكلمة المسموعة في تقرير مصيره.

٦- تطهير العملية الانتخابية قبل إجرائها ممَّا لحق بها من شوائب ومخالفات وانحرافات.

٧- تأكيد هذه الانتخابات على عدم التدخُّل في اختيار رئيس مجلس الأمة أو لجانه المختلفة، واعتبار المجلس سيد قراراته.

٨- التشديد على أعضاء السلطة التشريعية بالارتقاء بالممارسة الديمقراطية، والبُعد عن إضاعة جلسات المجلس بمهاترات ومشاجَرات ورفع الجلسات قبل مَوعدها، والخروج عن أدب الحوار.

٩- التشديد على أعضاء السلطة التشريعية بضرورة ترتيب أولوياتهم في تناول ملفات المرحلة القادمة.

١٠- التشديد على أعضاء السلطة التشريعية بضمان جودة ممارساتهم الديمقراطية حتى لا يفقدوا ثقة الشعب وثقتنا بهم.

١١- التشديد على أعضاء السلطة التنفيذية بتلمُّس احتياجات المواطنين، والسعي لتحقيق مطالبهم، والعمل الجاد على رفع المعاناة عنهم.

١٢- توجيه الحكومة بالإعلان والتبنِّي لمبادرتين: مبادرة المراجع الخفيّ، ومبادرة المبلغ السريّ.

١٣- التوجيه بضرورة تطبيق القانون على المخالفين له، وعلى المتهاونين والمهملين والمتقاعسين في أداء الواجب الوطني.

١٤- التوجيه بتفعيل دور الشباب وتحفيز مبادراتهم ليكونوا معكم صناعًا في بناء كويتِ الغد.

١٥- توجيه الجهاز الإعلامي الكويتي الحكومي بضرورة تفعيل اللقاءات الشعبية من أجل مناقشات جلسات مجلس الأمة.

١٦- التأكيد على اعتبار المواطنين طرفًا شعبيًّا مشاركًا في متابعة أعمال مجلس الأمة والحكومة ومراقبتها، وشركاءَ في عملية تصحيح المسار.

١٧- عدم الانســـياق وراء دعوات الفرقة والفتنة الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية والمراهنة على ضرب الكويت.

١٨-التشديد على ضرورة احترام صلاحيات سمو الأمير الدستورية واختصاصاته، وعدم الاعتراض عليها أو التشكيك فيها باعتبارها من صميم إطلاقات أعمال السيادة

١٩- تأكيد القيم الأصيلة في الشعب الكويتي،ومن أهمِّها التعاضدوالتعاون والتكاتف.

٢٠- التشديد على ضرورة محاسبة المقصرين والمهملين والمفرِّطين في مصالح الوطن والمواطنين وفقا للضوابط والإجراءات القانونية.

٢١- التأكيد على التمسك بالتعاليم الدينية والقيم الإنسانية والأسس الديمقراطية.

٢٢- التأكيد على التمسك بالنصوص الدستورية دون تعطيل أو تعديل أو تعليق.

٢٣- التأكيد على احترام سيادة القانون ضمانًا لاستقرار الكويت واستقراره.

وقد زادت الأفكار في الخطاب الثاني على اعتبار أنه (وثيقة العهد الجديد)، وفيه لم يترك النطق الســـامي شـــاردة ولا واردة فيما يتعلَّق بواجبات مجلس الأمة ومجلس الوزراء إلاَّ نبَّه لها، ووضـــع خريطة طريق واضـــحة أتَتْ تفاصـــيلها في الخطاب. (https://alqabas.com/article/5896820).

بمراجعة هذه الأفكار، يتبيَّن اشتراك الخطابين في ثلاثة موضوعات رئيسة، هي:

١- ضـرورة التمسُّـك بالتعاليم الدينية، والقيم الإنسـانية، والأسُـس الديمقراطية، والنصـوص الدسـتورية دون تعطيل أو تعديل أو تعليق، واحترام سـيادة القانون؛ وذلك ضمانًا لاستقرار الكويت وأمَانِه.

٢- تأكيد هذه الانتخابات على إرادة الشـعب باعتباره صـاحبَ الكلمة المسـموعة في تقرير مصيره.

٣- التأكيد على اعتبار المواطنين طرفًا شـعبيًّا مشـاركًا في متابعة أعمال مجلس الأمة والحكومة ومراقبتها، وشـركاءَ في عملية تصـحيح المسـار. وهذه المشـتركات الثلاثة تؤكِّد الإيمان القويَّ عند الســـلطة الأميرية بأنَّ الحكم أمانة من الله في الأمَّة، ينبغي أن تُؤدَّى على أكمل وجه؛ ولذلك جاء التأكيد بأنَّ الشـــعب «صـــاحب الكلمة المســـموعة»، ثم هو «المتابع والمراقب». وجاء النطق الســـامي في الخطاب الثاني

يؤكد هذه المشتركات من خلال شكر المواطنين على «ما قاموا به من إحياء العملية الانتخابية بعد موتها، وتجميل صـــورتها بعد تعكُّر صـــفاء وجهها؛ فتحقق بفعلهم الجميل العُرْس الديموقراطي بأجمل صُوَره».

ثانيًا: الثقل السياسي والقبول الشعبي لمُنتج الخطاب:

تتفق الدراســـات اللغوية؛ قديمِها عند الحديث عن المتكلِّم، وحديثِها عند الحديث عن القصدية وما يتعلَّق بها من صفات المتكلِّم، مع الدراسات السياسية على أنَّ ما يتمتَّع به السياسيُّ صاحب الخطاب من ثقَلٍ وأهمية في حياة أمَّته – يؤثر كثيرًا في مقبولية هذا الخطاب السياسي أيًّا كان نوعُه.

ومن أهم ما جعل لهذا الخطاب قيمةً، هو أنَّه من سمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصـــباح الذي يحظى بحبِّ الشـــعب الكويتي وتقديره بجميع طوائفه طوال مسيرته السياسية حتى توليه الحكم عام ٢٠١٩م. وقد اختار سموُّه لإلقاء خطابَيْه نيابةً عنه حضرَة صاحب السموِّ وليّ العهد الشيخُ مشعل الأحمد الصباح، حفظه الله ورعاه، الذي يتمتَّع كذلك بحب شعب الكويت وتقديره. ولا يقف الاحترام والتقدير لسمو أمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد (رحمه الله) وسمو ولي العهد (في ذلك الوقت) الشـــيخ مشـــعل الأحمد (حماه الله ورعاه) عند حدِّ الشـــعب الكويتي فحسْـــب، بل يمتدُّ كذلك إلى المؤسَّـــســـات الدولية ذات الشـــأن التي تنظر بإعجاب إلي النهج الإصلاحي لصاحب السمو أمير دولة الكويت، وتكليفه لسموِّ ولي العهد، وخطواته الدؤوبة لمواصلة دعم المؤسَّسات الديموقراطية ومحاربة الفساد، والسعي الحثيث من أجل استعادة الكويت لمكانتها الإقليمية التي تستحقُّها بكل جدارة. (https://alanba.com.kw/1162402).

ثالثًا: أهمية وسيلة انتشار الخطاب السياسي وذيوعه:

لقد أصـبح لوسـائل الإعلام دور كبير في حياة الأمم؛ لقدرتها الفائقة على تقديم المحتوى الفكري والثقافي لكل فئات الشـــعوب، وامتداد تأثيرها عبر مختلف الشـــرائح العمرية والمستويات الفكرية والفوارق الاجتماعية على السواء.

ولهذا الفن علاقة وطيدة باللغة، أيَّة لغة؛ حيث يعتمد عليها في القيام بأدواره، ولديه القدرة على تغييرها، هذا التغيير يمكن أن يكون سلبيًّا، كما يُمكن أن يكون إيجابيًّا، والأمر مرهون باستثمار هذا الفنُّ الاستثمارَ الأمثلَ(عمر، ٢٠٠٢).

ومن إيجابيات الإعلام بأدواته وتطبيقاته الحديثة تناوُلُه للخطاب السياسيّ بالتحليل والتفسير والتوضيح والتعقيب، وهذا ما حَدَث في خطابي سمو أمير الكويت؛ فقد تلقَّت وسائل الإعلام المختلفة الخطابين بالنشر، كل بحسب رؤيته وسياسته في النشر؛ فمنها ما أذاعه ونشره، ومنها ما تناول أهمَّ نقاطه، ومنها ما علَّق على لغته، ومنها ما أتاح الفرصة للمواطنين لإبداء الرأي فيه، ناهيك عن تداوله في منصات التواصل الاجتماعي والتفاعل الشعبي مع مضامينها كحدث تاريخي غير مسبوق.

رابعًا- مستوى المتلقي وطريقته في تلقِّي الخطاب السياسي:

من المهم أن يحمل الخطاب السياسيُّ في طياته عوامل مقبوليته؛ وقد حمل الخطابان بأفكارهما ولغتهما وأدائهما ومكانهما وزمانهما وإلماحاتهما عواملَ مقبوليّتهما لدى شرائح المجتمع الكويتي، وعند المجتمع الدولي؛ فقد شعر الشعب الكويتي بتغيُّر أسلوب خطاب السلطة للأفضل، فاستقبل عبر منصَّات التواصل الاجتماعي المختلفة بالتعبير عن السمع والطاعة، والمعاهدة على العمل للنهضة والإصلاح بالكويت، بل ويعدُّون أنفسهم أدواتٍ يمكنها تنفيذ (وثيقة العهد الجديد) تحت قيادة رشيدة واعية تؤمن بالحَوْكَمة الرشيدة، وتسعى جاهدة لتطبيقها في مؤسساتها الوطنية.

على ضوء العرض السابق، يمكن استخلاص نتائج مناقشة خصائص لغة الخطاب السياسي في كلمتي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح في النقاط الآتية:-

١. تحققت **خصائص لغةالخطاب السياسي** في خطابَي سمو أمير الكويت الراحل أمام مجلس الأمَّة،وذلك من حيث المضامين وترتيبها والاستدلال عليها، والقبول الذي كان يتمتع به سموه، وانتشار الخطابين بشكل كبير، ومراعاة مستويات المخاطبين.

٢. تضمَّن الخطابان بعض الموضوعات المشتركة، منها: التأكيد على احترام المبادئ الأساسية لاستقرار دولة الكويت، والتأكيد كذلك على إرادة الشعب، واعتباره طرفا في المتابعة والمراقبة والتصحيح.

٣. حمل الخطابان من الوسائل والآليات ما جعل المواطنين الكويتيين يشعرون بتغيُّر أسلوب خطاب السلطة للأفضل، مما دعاهم إلى التعبير عن ارتياحهم لما تقوم به السلطة الأميرية في الكويت من إصلاحات، بل ودعمهم لها.

لهذا، يمكن القول إنَّ لغة الخطاب السياسي المستخدمة في الخطابين قد حَمَلَت من الصفات الذاتية الداخلية ما جعلها لغةً سياسيةً مؤثِّرةً في جماهير المتلقِّين الكويتيين، وإشادة المتابعين للشأن الكويتي حول العالم؛ وذلك لما حملته هذه اللغة من خصائص وسمات واضحة، ومن الحديث عن السمات والخصائص إلى الحديث عن الوظيفة التداولية النفعية الغَرَضية من هذه اللغة السياسية لهذين الخطابين المهمَّيْن في المحور الثالث:

المحور الثالث

وظائف لغة الخطاب السياسي لدى حضرة صاحب السموّ في خطابَيْه

يتناول هذا المحور الوظيفة التداولية النفعية الغرضية من اللغة السياسية في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح، ومن خلال استقراء **اللغة المستخدمة** في هذين الخطابين السياسيين، تبيَّن أنَّ لَها خمس وظائف رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- نشر المعلومات: إذا كانت بعض الدراسات العلمية ترى أنَّ الخطاب السياسي -من ناحية نشر المعلومات- هو "خطاب وعود ويوتيوبيات واستشراف وتبشير بعالم مثالي"(بحمالة، ٢٠٠١، ص٢٠٢)، فقد حمل خطابا سمو الأمير معلوماتٍ واقعيةً صادقة، فقد وردت سبع عشرة معلومة **في الخطاب الأول**، وهي:

- الحكم أمانة، وقد تم التأكيد على ذلك بالشواهد.
- الأمانة للتكليف وليست للتشريف، وقد تم التأكيد على ذلك بالمسؤوليات التي ينبغي أن يقوم بها كل فرد في الكويت، وأن الوطن للجميع، وليس لأحد بعينه.
- أكدنا دومًا على تمسكنا بتعاليم ديننا، وقد تم التأكيد على ذلك في اللقاءات والخطابات السامية السابقة.
- الدستور في حرز مكنون، وقد تم تأكيد ذلك بأنَّه ضمان لأمن الكويت واستقراره.
- نحن على عهدنا مع مَن سبقونا في الحفاظ على الكويت، وقد تم تأكيد ذلك بالسير على نهجهم، واتباع سنتهم في استخدام السلطات الدستورية للحفاظ على الكويت.
- العالم يحترم الكويت، وقد تم التأكيد على ذلك باستثمار معرفة الجميع بدور الكويت الإقليمي والعالمي، وما يدور في العالم من تكريم رموزه.
- الوحدة الوطنية سر رفعة الكويت، وقد تم التأكيد على ذلك بما يدور حول الكويت من دول تفتَّتَت بسبب غياب الوحدة الوطنية.
- هناك أزمات وتحديات وأخطار تحيط بالكويت من كلِّ جانب، وقد تم التأكيد على ذلك باستثمار معرفتهم بكمِّ هذه الأخطار ودرجة خطورتها.

- نحن منشـــغلون بأمور بعيدة عن طموحات الكويت، وقد تم التأكيد على ذلك بالانقسامات والعداوات والتدخلات.
- المشـهد السـياسـيُّ ممزَّق متصـارع، وقد تم التأكيد على ذلك بتصـدُّع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ حيث تتدخل السلطة التشريعية في عمل التنفيذية، ولا تقوم السلطة التنفيذية بواجباتها بالشكل الصحيح.
- الاسـتقرار السـياسـي للوطن في خطر، وقد تم التأكيد على ذلك بوجود ممارسـات تهدِّد وحدة الكويت، ولا تتفق مع تطلُّعات المواطنين وآمالهم.
- فقدان ثقة المواطنين في البرلمان والحكومة، وقد تم التأكيد على ذلك بظهور تصـرُّفات وأعمال تتعارض مع الأعراف والتقاليد البرلمانية، ولا تحقِّق العمل التنفيذي الحكوميَّ المأمول باختيار الكفاءات، وغياب الدور الحكومي في المتابعة والمحاسبة، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للعمل الحكومي.
- المشـهد السـياسـي يتطلب تدخلاً سـريعًا من السـلطة الأميرية، وقد تم التأكيد على ذلك بأنه لما تركت السـلطة الأميرية الأمرَ للسـلطتين التشـريعية والتنفيذية واكتَفَت بالنصح والتوجيه لم تسِرْ الأمور في مسارها الصحيح ولم تلحظ تقدمًا، ولم تلمَس أيَّة نتائج أو إنجازات أو أعمال تحقِّق الطموح والآمال الشعبية المرجوَّة.
- الشـعب هو صـاحب الكلمة المسـموعة، وسـيد قراراته، وقد تم التأكيد على ذلك بـــ"اللجوء إلى الشعب باعتباره المصير والامتداد والبقاء والوجود، ليقوم بنفسه بإعادة تصحيح مسار المشهد السياسيّ من جديد بالشكل الذي يحقِّق مصالحه العليا".
- السـلطة الأميرية على الحياد، وقد تم التأكيد على ذلك بتعزيز مشـاركة الشـعب، واحترام اختياراته لممثليه، وعدم التدخل في اختيار رئيس مجلس الأمة ولجانه.
- الكويت وطن للجميع وليسـت وطنًا لأحد بعينه، وقد تم التأكيد على ذلك بمطالبة الشـعب أن لا تكون اختياراته على أسـاس التعصُّـب للطائفة أو للقبيلة أو للفئة على حساب الكويت.

- هناك فرصة لتصحيح مسار المشاركة الوطنية، وقد تم التأكيد على ذلك بأنَّ العودة للمسار غير الصحيح ليست في صالح الكويت، وكما أنها تستوجب من السلطة الأميرية اتخاذ إجراءات "ثقيلة الوقع والحدث"، وقد لا يحب البعض ذلك.

في الخطاب الثاني، ورَدَت إحدى عشْرَةَ معلومةً، يمكن حصرها بالآتي:

- سمو الأمير راضٍ عن سير الأمور، وتم تأكيد ذلك بمباركة سموِّه على ثقة الشعب بأعضاء مجلس الأمة المنتخبين، ومباركة سموِّه كذلك لأعضاء الحكومة المعيَّنين.
- الكويت تسطِّر حالة من الديمقراطية الفريدة بين الحاكم وشعبه، وقد تم التأكيد على ذلك بما ميَّز هذه الحالة الديمقراطية من صفاء النيَّة، والمَحبَّة، وروح الوطنية، والتقدير والإعجاب التي يكنُّه العالَم لها.
- الجميع شركاء في تحمُّل المسؤولية، وقد تم التأكيد على ذلك بما ورد من تحديد المسؤوليات في الخطاب (وثيقة العهد الجديد)، والمحاولة الجادة لنزع فتيل الأزمات.
- شعور الشعب الكويتي بالمسؤولية، وقد تم التأكيد على ذلك بمتابعته ومحاسبته لكل نواب مجلس الأمَّة باعتبار ذلك أمانةً لصالح الكويت، وعقد الندوات والملتقيات الشعبية الإعلامية لاستعراض كلِّ ما يُعرَض في مجلس الأمة أو في مجلس الوزراء؛ وذلك بهدف المشاركة في عملية تصحيح المسار.
- قيام السلطة الأميرية بدورها في العملية الانتخابية، وتم تأكيد ذلك عن طريق احتكامها للدستور وحلِّ مجلس الأمَّةحلاً دستوريًّا،وتطهير العملية الانتخابية من كثير مما يشوبها من انحرافات ومخالفات،والتصدِّي بحَزْم لدعاة الفرقةوالفتنة "الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية والمراهنة على ضرب كويت الألفة والمحبة، بلد السلام والأمن والأمان"، ومتابعة أعمال جميع أجهزة الدولة المختلفة للمحاسبة والتحفيز والعقاب.
- عدم تدخُّل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية، وقد تم التأكيد على ذلك بعدم التدخل في اختيار رئيس المجلس أو نوَّابه، و"النزول إلى القاعدة بهدف تلمُّس احتياجات المواطنين، والسعي على تحقيق مطالبهم، والعمل الجاد على رفع المعاناة

عنهم"، ووضع خطة إستراتيجية لعملها بهدف الوصول إلى الحوكمة الرشيدة، والإعلان عن مبادرتين: مبادرة المراجع الخفيّ، ومبادرة المبلّغ السريّ.

- ظهور الدور الوطني لأعضاء السلطة التشريعية، وقد تم تأكيد ذلك بتخلّيهم عن بعض الممارسات غير المُرْضيَة (التطلع للمصالح الشخصية، والتغيُّب عن الجلسات عمدًا، والمشاجرات، ورفع الجلسات، وغير ذلك)، وتعزيز دور المجلس الرقابي، وتفعيل دوره الحقيقيّ في التشريع وسَنِّ القوانين، وكذلك ترتيب أولوياته في المرحلة القادمة بحيث تبدأ بالقوانين المتعلّقة بخُطَط التنمية الشاملة للدولة.
- تفعيل دور الشباب وتحفيز مبادراتهم، وقد تم التأكيد على ذلك بأنهم جزء من نسيج الشعب الكويتي وبُنَاةُ غده المشرق، ومشاركتهم في أعمال الإشراف وإبداء الرأي.
- الاهتمام بكلِّ مَن خدم وطنه وتقاعد؛ وقد تمَّ التأكيد على ذلك بأنَّه حقٌّ واجب له علينا؛ فلا يكون جزاء الإحسان إلا الإحسان.
- الحفاظ على الصورة النموذجية للكويت أمام العالم كله، وقد تم التأكيد على ذلك بعدم وجود العصبية التي تفرّقه، والعنصرية التي تمزّقه، والخلافات الجوهرية التي تعصف به.
- احترام صلاحيات واختصاصات سمو الأمير الدستورية، وقد تم التأكيد على ذلك بأنَّ الاعتراض على ذلك يذهب بهيبة الدولة ومكانتها، ويضعف أركان الحكم فيها.

ثانيا- ترتيب الأولويات:

من أهم وظائف اللغة التي يستخدمها السياسيُّون عمومًا تحديدُ الأولويات التي تتمتَّع بشعبية كبيرة، والجدول (٨) يلخص ترتيب الأولويات الواردة في الخطابين الساميين لسمو أمير البلاد.

الجدول (٨): ترتيب الأولويات في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح

م	ترتيب الأولويات	الخطاب الأول	الخطاب الثاني	المجموع
١	دور السلطتين التشريعية والتنفيذية، والعلاقة بينهما	١٤	١٤	٢٨
٢	استخدام الجوانب التفاعلية للخطاب	١٠	١٣	٢٣

م	ترتيب الأولويات	الخطاب الأول	الخطاب الثاني	المجموع
٣	ذكر أعباء الحكم،وتبعات المسؤولية،وعدم الرضا أحيانًا بما يحدث	٤	٨	١٢
٤	ضمان تحقيق تطلعات المواطنين وتأكيد ثقتهم	٤	٣	٧
٥	الانتباه للأخطار المحيطة بالكويت (داخليًا، وخارجيًا)	٢	٤	٦
٦	دور الشعب في اختيار الممثلين البرلمانيين الوطنيين	٢	٤	٦
٧	ذكر الله تعالى والتضرُّع إليه	٢	٣	٥
٨	دور الشعب في المحاسبة والمساءلة	٠	٥	٥
٩	ذكر سمو الأمير والدعاء له	٢	٢	٤
١٠	التمسك بالثوابت (الدستور، والقانون)	٣	١	٤
١١	ضمان استقرار الوطن	٢	٢	٤
١٢	تعزيز مكانة الكويت دوليًا	٢	١	٣
١٣	الصلاة على النبي ρ	١	١	٢
١٤	احترام صلاحيات سمو الأمير الدستورية واختصاصاته	٠	٢	٢

يتبيَّن من الجدول السباق جملة من الملاحظات على ترتيب الأولويات الواردة في خطابي سمو الأمير، وذلك حسب التسلسل الآتي:

١. جاء الحديث عن السلطتين التشريعية والتنفيذية غالبًا في الخطابين؛ حيث لاحظت السلطة الأميرية ممارسات لا تليق، وعدم رضا من الشعب عمَّا يحدث، فاستثمر حقه الدستوري في حل مجلس الأمة، والدعوة إلى انتخابات جديدة بتوصيات انتخابية، وضوابط تحكم عمل السلطتين في المرحلة المقبلة، حتى إن الخطاب السامي الثاني قد وَضَعَ سبُل التقييم. وكأنَّ تساوِيَ الترتيب في الخطابين الساميَيْن في الاهتمام يعطي مؤشرًا بأنَّ حيادية السلطة الأميرية قد توافرَت، وأنها قد استثمرت حقَّها الدستوري بالشكل الصحيح؛ ففي الخطاب الأول استخدم سمو الأمير حقَّه في النزول على رغبة الشعب وحلِّ المجلس، وفي الخطاب الثاني استخدم حقه في المراقبة والعقاب والتشجيع ومنح الشعب الفرصة للتقييم من خلال الملتقيات الإعلامية.

٢. لقد كانت السلطة الأميرية موفَّقَةً في استخدام الجوانب التفاعلية (عبدالباري، ٢٠١١)عند الحديث إلى الشعب،مثل: إخواني وأخواتي، أبناء وطني العزيز، الحضور الكرام، الأب لأبنائه، والأخ لإخوانه، والحريص على وطنه وشعبه؛ ذلك لأنَّ هذه التعبيرات تعزز جاذبية الخطاب وتأثيره. على أنَّ الخطاب الثاني (وثيقة العهد الجديد) تضمن من ذلك أكثر من نظيره الأول؛ باعتباره الرؤية التفصيلية لما أجمله الخطاب الأول (خطاب العهد الجديد)، وبالتالي فقد احتوت الوثيقة على نقدٍ وأوامر ونواهٍ والتزامات يليق بتخفيفها جميعًا استخدامُ مثلِ هذه الوسائل التعبيريةِالجذَّابة

٣. السلطة الأميرية هي التي بادرت في الخطاب الأول بحلِّ المجلس، وحدَّدَت المسؤوليات وطريقة المحاسبة عليها في الخطاب الثاني، وبالتالي فإنَّها تؤكد ما على كاهلها من أعباء ومسؤوليات عظيمة، وما يعتريها من عدم الرضا أحيانًا بما يحدث من سلوكيات وممارسات غير مناسبة للمرحلة التي يمرُّ بها الكويت في الفترة الحالية، وما يلائم صورته المثلى أمام العالم؛ لذلك تبدو الحدَّة أحيانًا، والغضب أحيانًا أخرى من هذه الممارسات وتلك السلوكيات. تضمَّن الخطاب الثاني أمرًا مهمًّا، هو النص على ضرورة احترام صلاحيات سمو الأمير الدستورية واختصاصاته، وعدم الاعتراض عليها أو حتى التشكيك فيها باعتبارها من صميم إطلاقات أعمال السيادة؛ لأنَّ الاعتراضَ عليها يؤدِّي إلى ضياع مكانة الدولة وهيبتها، ويضعف أركان الحكم فيها.

٤. تأتي موضوعات أخرى في الخطابين ولو بدرجة أقل من الأهمية، لكنها تعطي مؤشرات ودلالات كبيرة، ومنها على سبيل المثال:

- تساوِي الاهتمام بالتنبيه للأخطار المحيطة بالكويت (داخليًّا، وخارجيًّا)، ودور الشعب في اختيار الممثلين البرلمانيين الوطنيين، وكأنَّ الثاني منهما يستَتْبع الأولَ بالضرورة؛ فعلى الشعب أن يتحرَّى في اختياراته.
- تساوي الاهتمام بذكر الله تعالى والتضرُّع إليه، ودور الشعب في المحاسبة والمساءلة، وكأنَّه يجب على الشعب عند اختياراته ومساءلته ومحاسبته أن يتحرَّى ما يرضي الله تعالى، وما يصلح البلاد والعباد، وأن لا يجنح إلى أيِّ عصبيةٍ أو قبَلَية.

• تساوِي الاهتمام بالتمسك بالثوابت (الدستور، والقانون)، وضمان استقرار الوطن، وكأنَّ الأول منهما يستتبع الثاني؛ لذلك ينبغي لمجلس الأمة أن يترك كل ما من شأنه أن يفرق الجهود، وأن يهتم بما يخدم خطط التنمية من أجل المستقبل من سنِّ القوانين والمتابعة والإشراف.

اتبَعَت اللغة السياسية في الخطابين الطريقتين التاليتين في ترتيب الأولويات:

الطريقة الأولى: إيلاء الاهتمام بأحداث وموضوعات، وشخصيات محدَّدة؛ على النحو الآتي:

• **الأحداث والموضوعات:** مشاجرات داخل الجلسات، التلفظ بألفاظ نابية، رفع الجلسات، تدخلات السلطة التنفيذية في عمل التشريعية، عدم رضا شعبيٍّ، حل المجلس، الدعوة إلى انتخابات نزيهة، رقابة السلطة الأميرية، إلزام كل طرف بمسؤوليات، محاسبة كل طرف.

• **الشخصيات:** سمو الأمير، سمو ولي العهد، أعضاء مجلس الأمة (السلطة التشريعية)،أعضاء الحكومة(السلطة التنفيذية)،الشعب، الشباب،المحالون إلى التقاعد.

الطريقة الثانية: التحكُّم في عملية انتشار المعلومات وإذاعتها؛ حيث إنَّ سمو الأمير في الخطابَيْن نبَّه إلى: ضرورة احترام سيادة الشعب، واحترام صلاحيات السلطة الأميرية، ضرورة احترام حقِّ أعضاء السلطة التشريعية في اختيار رئيس المجلس، ضرورة احترام حق الشعب في اختيار ممثليه ونوابه، وضرورة تلمُّس السلطة التنفيذية لاحتياجات الشعب وتحقيق مطالبهم، ولم يجامل في كل ذلك جانبًا على حساب جانب آخر.

ثالثا– التفسير والربط:

تعَد الألفاظ والمصطلحات والتعبيرات سهامًا نافذةً في جعبةِالسياسيِّ يُطلقها كيف يشاء، على مَن يشاء، متى شاء، وكلَّما كانت مختصرة وبسيطة زاد تأثيرُها وانتشارُها، والشعارات أسهل العبارات حفظًا وأعمقها أثرًا.وتعَد الألفاظ دلالةً على الأشياء، والعلاقة

بين هذا الرمز (ذلك اللفظ) والمرموز إليه (تلك الدلالة) هي أصلاً من ابتكار الإنسان(Burke, 1966, p.362)؛ أيْ: أنها تختلط بأفكاره، ومعتقداته، وفلسفته.

كما يمكن للسياسيّ المحنَّك أن يستثمر النصوص الدينية والأقوال المأثورة لتبرير القرارات والأوامر والبرامج السياسية؛ فحينما يلجأ إلى الاقتباس فإنَّه يقيم علاقة بين حدثين خطابيين، هما: حدث الإنتاج الأصلي للكلام المقتبَس، وحدث الإنتاج المقتبس لكلامه اللاحق.

وتسمى هذه العملية عند دارسي النصّ (تجديد السياق)(Fairclough, 2004, p.139-141)؛ حيث شكلت بنية النصّ (المقتبسة بنصِّها أو بمعناها) والأغراض التعبيرية (المقصودة من المتكلِّم) عالمًا نصيًّا يتفاعل ضِمنَه قصد المتكلِّم وتقبُّل المخاطَب وما تفرضه الظروف المحيطة بهما، وقد استخدمَت لغة الخطابين هذه الوسائل الثلاثة في التفسير والربط بشكل ملحوظ:

أ. **الشعارات:**

في الخطاب الأول كانت أبرز الشعارات: الحكم أمانة تكليفٍ لا تشريف، جيلاً بعد جيل، لن نحيد عن الدستور، احترام سيادة القانون، ضمان استقرار الوطن، منارة للعمل الخيري، بذلَ الغالي والنفيس، ممارسات تهدد الوحدة الوطنية، مصلحة البلاد والعباد (مرتين)، صاحب الكلمة المسموعة، تغليب المصالح الشخصية، ممارسات وتصرفات تهدِّد الوحدة الوطنية، نزولاً على رغبة الشعب، أبناء وطني العزيز (عشر مرَّاتٍ)،تصحيح مسار المشهد السياسي،تعزيز المشاركة الشعبية، تضليل الرأيِ العامِّ.

وفي الخطاب الثاني وردت الشعارات الآتية: ديمقراطية فريدة بين الحاكم وشعبِه، أبناء وطني العزيز (اثنتي عشرة مرَّة)، خطاب العهد الجديد، وثيقة العهد الجديد، صاحبَ الكلمة المسموعة، تطهير العملية الانتخابية، المجلس سيِّد قراراته، الارتقاء بالممارسة الديمقراطية، تعزيز الدور الرقابي للمجلس، خطط التنمية الشاملة للدولة، تطلعاتِ وطموحاتِ المواطنين المنشودةَ، احترام الدستور، بناء كويتِ الغد، ينفع البلاد والعباد، ضياع مكانة وهيبة الدولة، ضمانات البقاء والوجود، سوف نحاسب ونعاقب.

ب. **الوصف:**

في الخطاب الأول جاء الوصف في الكلمات الآتية: حرز مكنون، القسم العظيم (مرتين)، ديننا الحنيف، بالدستور وبالديمقراطية، أساسًا ومنهجًا للحكم، العهد الوثيق بيننا وبينكم، مكتسباتنا الوطنية، العالم أجمع، تجربة ديمقراطية رائدة، منارة للعمل الخيري والإنساني، مكانتها العربية والدولية، الأزمات والتحديات والأخطار المحيطة، أمور ومسائل بعيدة عن الطموح، الاستقرار السياسي، الرؤية المستقبلية، آمالهم المشروعة، الوحدة الوطنية (ثلاث مرات)، المشهد السياسي الحالي، المصالح الشخصية (مرتين)، مسؤوليتنا التاريخية والوطنية، الاختيار الصحيح، التمثيل الصحيح، المشاركة الايجابية، المشاركة الوطنية، المسؤولية الوطنية، القوي الأمين.

في الخطاب الثاني ذكر الوصف في العبارات الآتية: المقام السامي (ثلاث مرَّات)، الوطن العزيز، أهله الكرام الطيِّبين، مجلسكم الموقَّر (ثلاث مرَّات)، النطق السامي، يوم مشهود ومجيد، العُرس الديمقراطيّ الجميل، ديمقراطية فريدة، الأجواء المشهودة والمجيدة، العُرس الديمقراطي (مرتين)، الممارسة الديمقراطية، التنمية الشاملة، العمل الجاد، العمل الحكومي، الحوكمة الرشيدة، المراجع الخفي، المبلغ السري، جهود مضنية، الوحدة الوطنية (مرتين)، وطننا العزيز، القسم العظيم.

ت. **استثمار النصوص الدينية:**

في الخطاب الأول اشتهرت النصوص الدينية الآتية: هذا نذير من النذر، القوي الأمين، قوله تعالى: {ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}، قوله تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا}، الفتن ما ظهر منها وما بطن، قوله تعالى: {وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون}، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

في الخطاب الثاني تم استخدام النصوص الدينية الآتية: فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، بيضاءَ من غير سوء، صفًا واحدًا كالبنيان المرصوص.

رابعا- استحضار الماضي وتصوُّر المستقبل:

من وظائف اللغة السياسية أنها تعطي الفرصة للسياسيّ أن يستعيد أحداث الماضي ليثير بها مشاعر الزهو أو الإعجاب أو البهجة أو الأمل أو غيرها؛ وذلك من أجل استشراف أحداث في المستقبل يمكن التحذير من عواقبها أو الترغيب فيها أو غيرها من الأغراض.

وقد وفّقَت السلطة الأميرية في الخطاب الأول والثاني عند الإشارة أكثر مِن مرَّة بِبُناة الكويت وحُماتها من الرعيل الأول؛ حيث ورد الحديث في **الخطاب الأول** عن الرعيل الأول الذي بنى الكويت وحَماها؛ وذلك من أجل حَثِّ الجميع على استقرار الكويت وتقدُّمه وازدهاره ورفاهية شعبه، والحفاظ على صورة الكويت أمام العالم، وفاءً بالوعد المقطوع لهذا الرعيل الأول.

أما **الخطاب الثاني** فقد ذكَّرَ الجميعَ بما تركه الآباءُ والأجدادُ من أمانة الحفاظ على الكويت؛ لذلك كان لزامًا الوفاءُ بهذه الأمانة عن طريق تنفيذ وصية الحكَّام السابقين – طيب الله ثراهم، كما ورد فيه التذكيرُ بصورة الكويت الفريدة التي كانت – وما زالت وستظل بإذْنِ الله تعالى – نموذجًا يُحتذَى من حيث الوحدة القائمة على المحبَّة وفعل الخير للجميع، ونبْذ كل أشكال العصبية والعنصرية.

خامسا- الحث على العمل:

من وظائف اللغة السياسية أيضًا أن تدفع الشعوب إلى العمل والإنتاج أو الإضراب والتوقُّف أو القيام بثورة أو نحو ذلك عن طريق الاستمالات والمناشدات، خصوصًا إذا صدَرَت من شخصية سياسية تحظى باحترام وتقدير كبيرَيْن، مثل شخصية سمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين، والكلمات يمكنها أن تقوم بذات الأثر الذي تقوم به الأفعال في مثل الخطابات المهمَّة للزعماء والقادة، والدساتير والقوانين والإعلانات السياسية، والاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نورد منها نموذجين، **أولهما:** تهديد الرئيس الأمريكي جون كيندي بتدمير الصواريخ السوفييتية في كوبا الذي أدَّى إلى سحب السوفييت

لهذه الصواريخ دون أيّ تدخُّل أمريكيٍّ يُذكَر، في حين تمثل **الثاني** في وعود الحكومة الكويتية بإصلاحات سياسية واسعة النطاق للشعب الكويتيّ في أعقاب الغزو العراقي عام ١٩٩٠م التي أدَّت إلى دعم شعبي قويٍّ للشرعية السياسية والدستورية المتمثلة في صاحب السمو أمير الكويت.

وبينما تستمرُّ السلطة الأميرية في نهجها التاريخي الراسخ وانحيازها للشعب الكويتي في احترام إرادته وتقدير رغبته في تصحيح مسار المشهد السياسيّ، فإنَّها تحث في المقابل على مجموعة من الثوابت التي تضمنها خطابا سمو الأمير، فكانت الدعوة المباشرة للشعب الكويتي في **الخطاب الأول** إلى:

- ضرورة التمسك بالمكتسبات الوطنية واحترام سيادة القانون.
- أخذ الحيطة والحذر والاعتبار بما يحيط بالكويت من أخطار.
- ضرورة الوقوف للتأمل والتقويم ومصارحة النفس ومراجعتها.
- ضرورة اللجوء إلى الشعب لإعادة تصحيح مسار المشهد السياسيّ.
- الدعوة إلى انتخابات برلمانية عامَّة وفقا للإجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية.
- الوعد يعدم تدخُّل السلطة الأميرية في: اختيارات الشعب لممثليه، واختيارات مجلس الأمة القادم لرئيسه أو لجانه المختلفة.
- الوعد بوقوف السلطة الأميرية على الحياد من جميع الأطراف لصالح الوطن والمواطنين.
- ضرورة حسن اختيار النوَّاب وممثلي الشعب القادرين على تحقيق الآمال وتنفيذ الرغبات.
- ضرورة إدراك حجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق الشعب الكويتي في المشاركة الايجابية في هذه الانتخابات.
- ضرورة الحرص على اختيار القوي الأمين المؤمن بربه، ثم وطنه، والذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق كل اعتبار.

- التهديد باتخاذ إجراءات ثقيلة الوقع والحدث ضـــدَّ كلِّ ما مِن شـــأنه أن يهدِّد أمن الكويت واستقراره.
- ضرورة عمل السلطة التشريعية والتنفيذية معًا بروح المحبة والألفة والتوافق والتفاهم وحسن الظنِّ.
- ضرورة الالتفاف حول قيادة سمو الأمير، حفظه الله ورعاه.

بينما تضـمنت **وثيقة العهد الجديد في الخطاب الثاني** الدعوة والمطالبة المباشـرة أيضا إلى متابعة ما قد يسفر عنه المشهد الجديد من خلال:

- ضرورة قيام الشعب بدوره في المتابعة والمساءلة والمحاسبة.
- ضـرورة وفاء أعضـاء السـلطة التشـريعية بالوعود والعهود والشـعارات التي قطعوها على أنفسهم حينما كانوا مرشَّحِين لصالح الوطن والمواطنين.
- ضرورة الارتقاء بالممارسة الديمقراطية، والبُعد عن إضاعة الجلسات في المهاترات والمشاجَرات، والالتزام الكامل بآداب الحوار، وتعزيز الدور الرقابي للمجلس.
- ضـرورة عدم المزايدة أو المسـاومة على القوانين التي تتعلَّق بمصـالح البلاد وأمنها أو القوانين المتعلِّقة بمصالح المواطنين بهدف الحصول على مكاسِب شخصية.
- ضـرورة ترتيب أولويات أعضـاء السـلطة التشـريعية بحيث أهم أولوياتكم هي خطط التنمية الشاملة للدولة.
- ضـــرورة نزول أعضـــاء الســـلطة التنفيذية إلى القاعدة بهدف تلمُّس احتياجات المواطنين، والسعي على تحقيق مطالبهم، والعمل الجاد على رفع المعاناة عنهم.
- التوجيه بوضـــع خطة إســـتراتيجية للســـلطة التنفيذية توضـــح فيها برنامج عملها للوصول من تطبيقها إلى ما يسمَّى بـ(الحوكمة الرشيدة).
- الوعد بأنَّ سمو الأمير شخصيًّا – حفظه الله ورعاه – هو أول مَن يتابع ويحاسب الحكومة عن تنفيذ برنامج عملها قبل أعضاء مجلس الأمة.
- ضـــرورة إعلان الحكومة وتبنِّيها لمبادرتين: مبادرة المُراجع الخفيّ، ومبادرة المبلغ السريّ.

- ضـــرورة تطبيق القانون بكل حزم على المخالفين لـه، وعلى كل من يتهاون أو يهمل أو يتقاعس في أداء واجبه الوطني.
- ضـرورة تفعيل دور الشباب وتحفيز مبادراتهم ليكونوا معكم صـناعًا في بناء كويتِ الغد.
- الاهتمام بكلِّ مَن خدم وطنه وتقاعَد.
- توجيه الجهاز الإعلامي بعقد الندوات والملتقيات للتوعية والإحاطة والنقاش حول كلِّ مـا يُعرَض في مجلس الأمـة أو في مجلس الوزراء من مشـــاريع وقرارات تهم المواطنين.
- عدم الإصـــغاء لدعاة الفرقة والفتنة الذين يريدون تفتيت الوحدة الوطنية والمراهنة على ضرب كويت الألفة والمحبة بلد السلام والأمن والأمان.
- ضرورة احترام صلاحيات واختصاصات الأمير الدستورية، وعدم الاعتراض عليها أو حتى التشكيك فيها.
- وعد الســلطة الأميرية بالمحاســبة وعقاب المهملين والمقصّــرين والمفرّطين في مصالح الوطن والمواطنين وفقًا للضوابط والإجراءات القانونية.

والملاحظ على هذه الدعوات والمطالبات أنها مما يُســـعِد المواطنين الكويتيّين، ويبعث فيهم روح الأمل بعد فترة من نهج سـياسـي قاتم وممارسـات غير منهجية من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، وما رأوْه من مشاهد سياسية غير مريحة، مما يكســـب الأهمية الكبرى لهذَيْن الخطابين في هذا الوقت وبهذه اللغة الوظيفية التي تدعو إلى التفاؤل والراحة والبدء بالعمل الجاد بنيَّة خالصة ونفسٍ راضيةٍ.

على ضـوء العرض السـابق، يمكن اسـتخلاص نتائج مناقشـة وظيفية لغة الخطاب السياسي في خطابي سمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الصباح في النقاط الآتية:-

١. تحققت **وظيفية لغة الخطاب السياسي** في خطابي سمو أمير الكويت الراحل أمام مجلس الأمَّة، وذلك من حيث نشـر المعلومات (سـبع عشـرة معلومة للمواطنين،

وفي الثاني إحدى عشرة معلومة)، وترتيب الأولويات، والتفسير والربط، واستحضار التاريخ وتصور المستقبل، والحث على العمل.

٢. كانت الأولوية الأولى في الخطابين هي تحديد دور السلطتين التشريعية والتنفيذية ورسم حدود العلاقة بينهما في ثمان وعشرين موضعًا في الخطابين معًا، ويؤكد ذلك ما ورد من وسائل وجوانب تفاعلية في الخطابين ثلاثًا وعشرين مرَّةً.

٣. أظهر البحث حيادية سمو أمير الكويت الراحل في استثماره حقَّه الدستوري بالشكل الصحيح في الخطابين للتأكيد على رغبة الشعب وحلِّ المجلس في الخطاب الأول، ومنح الشعب الفرصة لإعادة الاختيار والتقييم في الخطاب الثاني.

٤. اتبَعَ سمو الأمير في الخطابين طريقتين محدَّدَتَيْن في ترتيب أولويات خطابه السياسي هما: الاهتمام بأحداث وموضوعات وشخصيات محدَّدة، والتحكُّم في عملية انتشار المعلومات وإذاعتها.

٥. استخدمَت لغة الخطابين –وبشكل لافت ودقيق- ثلاث وسائل خاصة في التفسير والربط: الشعارات، والوصف، والنصوص الدينية.

بهذا، يمكن القول إن لغة الخطاب السياسي المستخدمة في الخطابين قد حَمَلَت من المقومات الوظيفية ما جعلها مؤثِّرةً في جمهور المتلقِّين، ليس على المستوى المحليّ فقط، بل على الصعيد الخارجي أيضًا؛ وذلك لما حملته هذه اللغة من طرق محدَّدة في ترتيب الأولويات، ووسائل وآليات خاصة في التفسير والربط.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية الممتعة مع خطابَي سمو أمير الكويت الراحل الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، رحمه الله، خرجت الدراسة بنتيجة عامة، مفادها نجاح اللغة السياسية المستخدمة في هذين الخطابين في التعبير عما أراده سمو الأمير وما يحتاجه المجتمع الكويتي، وذلك من خلال قصدية اللغة المعبِّرة بجميع مستوياتها، واتباع خصائص اللغة السياسية، ومراعاة وظيفيتها.

ولكونه من أوائل الدراسات التي تناولت الخطاب السياسي الأميري في دولة الكويت كدراسة لسانية تداولية، فقد شرع البحث في التحليل التداولي للخطاب السياسي اعتمادًا على المنهج الوصفي وأداة له، وشمل مختلف جوانب التحليل اللغوي، ودلالته الصوتية والصرفية والتركيبية، إضافة إلى الدلالة المعجمية، كما تناول البحث بإسهاب خصائص لغة الخطاب السياسي لدى سمو الأمير في خطابيه الساميين والمتمثلة في أهمية المضمون الذي تحمله اللغة والثقل السياسي والقبول الشعبي لمنتج الخطاب، وأهمية وسيلة انتشار الخطاب وذيوعه، ومستوى المتلقي وطريقته في تلقي مضامين الخطاب، وأخيرا تم استعراض وظائف لغة الخطاب السياسي لسمو الأمير والمكونة من نشر المعلومات وترتيب الأولويات للأحداق والشخصيات وأسلوب الربط، إضافة إلى استحضار الماضي وتصورات المستقبل والحث على العمل.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:-

١- اللغة المستخدمة في الخطابيين الأميريين لسمو الشيخ نواف الأحمد الصباح معبِّرةً إلى حدٍّ كبير عن قصدية سموه عبر دلالات خاصة وإيماءات متنوعة.

٢- نجاح اللغة السياسية في التأثير على الجمهور الكويتي لما حملته من صفات وسمات ذاتية واضحة، وقد انعكس ذلك على إشادة مختلف شرائح المجتمع الكويتي وكذلك المتابعين للشأن الكويتي حول العالم، وترجم هذا التأثير مشاركة سياسية واسعة النطاق من الناخبين الكويتيين في الانتخابات التشريعية في أكتوبر ٢٠٢٢م.

٣- تأثير الخطاب السياسي الأمير يحمل موروثا تاريخيا تجسده العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار الأعراف الممتدة على مدى عدة قرون من الزمان، عززتها الوثيقة الدستورية لعام ١٩٦٢م بعد الاستقلال السياسي فوضعت حدودا للسلطات السياسية وأفردت صلاحيات سمو الأمير كرئيس للدولة، وما يقتضيه دوره في التوجيه والإرشاد، إضافة إلى سلطة القرار الذي ينفرد به عند الضرورة، وقد حرصت القيادة السياسية في الخطابين الساميين لعام ٢٠٢٢م على إطْلاع الشعب الكويتي على مضامين وإجراءات تصحيح المسار السياسي في ظل الضمانات والتعهدات باحترام الإرادة الشعبية وحماية دستور دولة الكويت، ولعل ذلك هو عامل النجاح الحقيقي في حسن تلقي خطاب العهد الجديد وخطاب وثيقة العهد الجديد من جانب الشعب الكويتي، والتفاعل الإيجابي الواسع معهما، بل والمشاركة المباشرة في ترجمة ما ورد فيهما من مضامين في غاية الأهمية، وفي توقيت كان يترقبه سمو الأمير وشعبه على حدٍّ سواء.

ومن خلال ما سعت إليه هذه الدراسة وما اتضح من نتائجها، توصي الباحثة بدراسة الآليات التداولية الخاصة للغة الخطاب السياسي للسلطة الأميرية على نطاق أوسع، بالإضافة إلى دراسة وبحث وسائل الحجاج في اللغة السياسية لأمراء دولة الكويت عبر تاريخها، سيما في عهد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح.

المراجع

أولا- المراجع العربية:

- دراوي، العياشي(٢٠١١) الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ط٤ الرباط: دار الأمان
- إستيتية، سمير شريف (٢٠٠٣). الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، عمَّان: دار وائل.
-باز، هدى عبدالغني (٢٠٢٤). إستراتيجيات الخطاب السياسي: دراسة لغوية في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبدالرازق. مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد. (٢٧)، يناير ٢٠٢٤.
-باز، هدى عبدالغني (٢٠١٤). تحليل الخطاب السياسي عند مصطفى كامل: دراسة تطبيقية على الخُطَب والمقالات. القاهرة: رسالة دكتوراة بكلية الألسن جامعة عين شمس.
-بلانشيه، فيليب (٢٠٠٧). التداولية من أوستين إلى غوفمان (تر: صابر الحباشة). دمشق: دار الحوار.
-بوبكري، راضية (٢٠١٣). الخطاب السياسي: الخصائص وإستراتيجيات التأثير. مجلة دراسات وأبحاث الجزائرية، ٥ (١٢)، سبتمبر ٢٠١٣.
-ابن أبي الحديد (د.ت). شرح نهج البلاغة (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
-حسان، تمام (١٩٩٠). مناهج البحث في اللغة، القاهرة: الأنجلو المصرية.
-أبوحسين، محمد السيد (٢٠١٠). الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث. القاهرة: دار الفكر العربي.
-بوحمالة، عبدالله (٢٠٠١). آليات اشتغال الخطاب السياسي الحزبي في المغرب. الرباط: المعهد العالي للإعلام والاتصال.
-الحسن، أحمد حسن (٢٠١٤). الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١١ (٢)، ديسمبر ٢٠١٤م
-الحمداني، موفق (١٩٨٢) اللغة وعلم النفس، الموصل: مديرية الكتاب للطباعة والنشر.
-حمداوي، جميل (د.ت). التداوليات وتحليل الخطاب، بيروت: مكتبة المثقف.

-أبوسكّين، عبدالحميد. دراسات في التجويد والأصوات اللغوية. القاهرة: مطبعة الأمانة.
-الخويلدي، ميرزا (٢٠٢٣). نواف الأحمد أكثر من ٦٠ عامًا في خدمة الكويت. مقال بجريدة الشرق الأوسط. ١٦ ديسمبر ٢٠٢٣.
-الذايدي، نجاح ثويني (٢٠٢٠) آليات السبك في خطابات سموِّ أمير الكويت خلال العامين ٢٠١٨ - ٢٠١٩م. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٤٦ (١٧٨).
-الذايدي، نجاح ثويني (٢٠٢٠) خطابات أمير الكويت في ظل جائحة كورونا: دراسة لغوية. مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. (١٣١)، يوليو ٢٠٢٠.
-الذايدي، نجاح ثويني (٢٠٢٠) اللمحات التداولية للرازي في تفسيره: القصدية والمقبولية أنموذجًا. مجلية كلية دار العلوم بجامعة القاهرة٣٧ (١٣٢)، سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٠.
-الرويلي، ميجان والبازعي، سعد (٢٠٠٢) دليل الناقد الأدبي ط٣ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
-السكاكي(٢٠٠٠) مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية.
-سويرتي، محمد(٢٠٠٠) اللغة ودلالاتها:تقريب تداولي للمصطلح البلاغي. مجلة عالم الفكر، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب بالكويت٣٨(٣)يناير/مارس٢٠٠٠م.
-سيبويه (١٩٩١). الكتاب (تح: عبدالسلام هارون). بيروت: دار الجيل.
-الشهري، عبدالهادي (٢٠٠٤) إستراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية. بيروت: دار الكتاب الجديد.
-صحراوي، مسعود (٢٠٠٥). التداولية عند العلماء العرب، بيروت: دار الطليعة.
-عباس، حسن (١٩٩٨)خصائص الحروف العربية ومعانيها، دمشق: اتحادالكتَّاب العرب.
-عبدالباري، ماهر شعبان(٢٠١١) مهارات التحدُّث:العملية والأداء، عمَّان: دار المسيرة.
-عبدالعزيز، عبدالعزيز صابر(٢٠١٨) التصريح والتلميح في الخطاب السياسي المصري المعاصر: دراسة تداولية (بيانات مبارك إبان ثورة يناير نموذجًا) مجلة الدراسات العربية الصادرة عن كلية دار العلوم بالمنيا. ٣٨ (١)، يناير ٢٠١٨.
-عبدالعزيز، محمد حسن (٢٠١١). علم اللغة الحديث. القاهرة: مكتبة الآداب.
-العتيبي،غازي عوض(٢٠٢٠)الشعار الانتخابي لمرشَّحي انتخابات مجلس الأمَّة في دولة الكويت ٢٠٢٠م: دراسة لغوية، مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية. ٣٣ (١٣١).

-العقيلي، مازن ويعقوب، سوزان(٢٠١٩)تحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في التنمية البشرية في الأردن (١٩٩٩-٢٠١٥م). مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الأردنية. ٤٦ (٣).

-علوش، سعيد (١٩٨٥)معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة.بيروت: دارالكتاب اللبناني.

-عمر، أحمد مختار(٢٠٠٢). من الآثار الإيجابية للغة الإعلام: الاستجابة الآنية لاحتياجات اللغة. كتاب المؤتمر الأول لقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة بعنوان (اللغة العربية في وسائل الإعلام) في١٧-١٨- ديسمبر.

-عيسى، رانيا فوزي(٢٠٢٣)الخطاب السياسي وتشكيل قناعات الجمهور،مجلة آفاق اجتماعية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصري(٥)، سبتمبر٢٠٢٣.

-فضل، صلاح (١٩٩٢). بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت: عالم المعرفة.

-قرّة، عائشة (٢٠٢٠). الحجاج في الخطاب السياسي لدى الأحزاب السياسية: قراءة في المفهوم وبحث في الآليات والإستراتيجيات. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ٧ (١).

- المتوكل، أحمد (١٩٨٥) الوظائف التداولية في اللغة العربية. المغرب: دار الثقافة.

-محمد،عبدالعليم(١٩٨٥)دراسة الخطاب السياسي،مجلة المنار في باريس(٧)السنة الأولى

- مدلل، نجاح (٢٠١٥). التحليل النصي التداولي للخطاب الشعري. الجزائر: رسالة دكتوراه بكلية الآداب جامعة الحاج لخضر في باتنة.

- الموسى، مشاري (٢٠١٧). الحجاج في خطب أمير الكويت: خطبة الإرهاب نموذجًا. مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. (١٠٣).

- بونجمة، محمد (٢٠٠١). الرمزية الصوتية في شعر أدونيس. فاس: مطبعة الكرامة.

- نحلة، محمود (٢٠٠٢). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- النووي (د.ت). صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

Burke, Kenneth (1966). What Are the Signs of What? A Theory of Entitjement. in Language as Symbolic Action: Essays on Life, Literature, and Method. California: University of California Press.

Corcoran, P. E. (1990). Language and Politics. in Swasn Son, D. L. & Nimmo D. (ed). New Directions in Political Communication, Newbury Park, Ca: Sage.
Fairclough, N. (2004). Analysing Discourse; Textual analysis for social Research. London and New York: Rou tledge.
Graber, D. A. (1981). Political Language. in Nimmo, D. & Senders, K. (ed). Handbook of Political Communication, Beverly Hills; Sage.
Nimmo, Dan & Monica (1978). Political Communication and Public Opinion in America. Ca; Goodyear Publishing Company.
Perloff, R. M. & Mahwah, N. J. (1998). Political Communication: Politics Press and Public in America. New York: Political Erlbaum Associates Publishers.

ثالثا- المواقع الإلكترونية

https://alqabas.com/article/5896820
https://alanba.com.kw/1162402
https://da.gov.kw